التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

بريطانيا تعض على مصالحها في تونس بالنواجذ

نشر أسماء القتلة المورطين في قتل الشهيد محمد الزواري
لا يطوي ملف قضية بحجم أمة

التحرير الأحد 20 جمادى الثانية 1443هـ الموافق لـ 23 جانفي 2022م العدد 376 الثمن 1000مي التحرير

حملة الرئيس على القضاة...
لـمصلحة من؟

قراءة جيوستراتيجية في بذور وجذور تغلغل النفوذ البريطاني في بلاد المغرب من أدناه إلى أقصاه

السودان:
مبادرة اليونيتامس بين حبائل المستعمر وطوق النجاة

وصفات جاهزة لليبيا في السفارات الأجنبية

حملة الرئيس على القضاة ... لمصلحة من؟

حملة الرئيس على القضاة، شغلت النّاس وملأت واجهات الصّحف وعناوين الأخبار، يزعم الرئيس قيس سعيد أنّ القضاء في تونس يحتاج إلى عمليّة تطهير كاملة وشاملة، لأنّ القضاء والقضاة عمّهم الفساد. ولأجل ذلك دعا وزيرة العدل في أكتوبر الماضي وتحدّث عن مرسوم رئاسيّ يُعدّل قانون سير المجلس الأعلى للقضاء، وكثر الحديث عن حلّ هذا المجلس، وفي خطوته الأخيرة أصدر الرئيس مرسوما يلغي به جميع امتيازات أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، واعتبر المرسوم خطوة متقدّمة للهيمنة على القضاة وتهديدا لاستقلاليّة القضاء خاصّة وأنّ الرئيس ما فتئ يعلن أنّ القضاة موظّفون لدى الدّولة وأنّهم لا يملكون التّشريع إنّما مهمّتهم الوحيدة تطبيق القانون قانون الدّولة.

لماذا يُهاجم الرئيس القضاة؟

1. تحميل مسؤوليّة الفشل الحالي للقضاة: كلّ خطوات الرئيس منذ 25 جويلية فاشلة أو ناقصة، والأزمة تشتدّ مع مرور الأيّام وبدأ الرأي العامّ يلتفت إلى الرئيس ليُحمّله مسؤوليّة الأزمة الحاصلة، خاصّة وأنّ الأحزاب السياسيّة كلّها أبعدت عن دائرة الحكم، فعلى من ستقع التّبعة؟ لم يبق أمام الرئيس إلا القضاة والقضاء، هم إذن المسؤولون عن الفساد المستشري، القضاة هم الذين يُعطّلون سير المحاكمات، والقضاة هم الذين يتسبّبون في الإفلات من العقاب، والقضاة هم الذين يتلكّؤون في القبض على الإرهابيين (هكذا)، ولأجل ذلك فعلى التّونسيين أن ينتظروا الرئيس حتّى يُطهّر القضاء ليحقّق أهداف الثّورة. لأنّهم يحمون الفساد والفاسدين.

2. الهيمنة على القضاة: واضح من كلام الرئيس ضدّ القضاة أنّه ساع إلى الهيمنة عليهم، فواضح من تكرار الاتّهامات الموجّهة للقضاة بالبطء حينا، وبالتسبّب في الإفلات من العقاب حينا، أنّ القضاء والقضاة لا يسيرون كما يريد الرئيس، فقيس سعيّد يريد تصفية «خصومه» السياسيين قضائيّا، لكنّه لم يستطع ذلك. ففي حالة نور الدّين البحيري مثلا قال مراد المسعود أنّ ثلاثة قضاة رفضوا تعليمات من الرئيس لإصدار بطاقة إيداع بالسّجن ضدّ نور الدّين البحيري بسبب عدم توفّر أدلّة إدانة، فالقضاة ليسوا رهن إشارة الرئيس، ولذلك انطلق في كلّ مرّة يكيل لهم الاتّهامات بالفساد وبأنّهم تسلّلوا إلى قصر العدالة لخدمة أحزاب سياسيّة.

قيس سعيّد ومنذ 25 جويلية وهو يزعم أن سيصحّح مسار الثّورة، ولكنّه وبعد مرور 6 أشهر لم يزد البلاد إلا غرقا. فمن المسؤول؟ الرئيس يُحمّل الدّولة العميقة المسؤوليّة، ويلمّح أنّ كثيرا من القضاة هم جزء من هذه الدّولة العميقة فقد قال يوم الخميس الفارط «إن نظاما خفيا ما زال يحكم البلاد»، ثمّ أضاف «هناك إرهابي أطلق سراحه بعد أن قبضت عليه قوات الأمن بدعوى أن القضاء حر... وهناك جملة من القضايا التي بقيت عالقة لسنوات طويلة أمام القضاء وهناك قضايا جارية منذ 10 سنوات».

إذن ففساد القضاء عند الرئيس «قيس سعيد» منحصر في «فساد» القضاة.

ولكن هل فساد القضاء في تونس هو مجرّد قضاة فاسدين؟

القضاء في تونس كغيره من القطاعات الحسّاسة لم يسلم من التدخّل الأجنبي الغربي. فقد وضع الأوروبيّون برنامجا أسموه «دعم إصلاح القضاء التونسي» لسنتي 2012 و2015، وهذا البرنامج أشرف على تمويله الاتحاد الأوروبي، وهو برنامج يشترط على السلطة التونسية تنفيذ جملة من الإجراءات في قطاع القضاء كي يتم التمتع بأقساط التمويل، وقد وضعت هذه الإجراءات وفق تصور الاتحاد الأوروبي لما يجب أن يكون عليه قطاع القضاء في تونس. فهل سيكون القضاء خادما لأهل تونس أم سيكون خادما للاتّحاد الأوروبي؟ هل الاتّحاد الأوروبي جمعيّة خيريّة تريد أن تساعد الشّعب التّونسيّ؟ أم هو قوى غزو واحتلال تسعى للهيمنة على الشّعوب؟ الجميع يعلم أنّ الاتّحاد الأوروبي قوّة استعماريّة نشأت من أجل مزاحمة أمريكا في اقتسام العالم والهيمنة عليه، وهذه الدّول لا تنفق يورو واحدا إلا من أجل مصالحها، من أجل الهيمنة.

يتدخل الاتحاد الأوروبي في عمل المنظومة القضائية التونسية من خلال الدعم المالي المشروط.

فكيف يمكن للقضاء التونسي أن يكون مستقلا عندما تكون موارد تمويله خاضعة للإملاءات الغربية الأجنبية؟! هذا ما سكت عنه قيس سعيّد نعم التدخّل الاستعماري في تسيير شؤون الدّولة لا تطاله المراسيم الرئاسيّة بل ترسّخه وتحميه تحت عنوان كبير هو الانتقال الدّيمقراطي وإرساء الدّيمقراطيّة الحقيقيّة.

إصلاح القضاء أم تغريبه؟

أساس البرنامج الأوروبي «دعم إصلاح القضاء التونسي» كما تنصّ الاتفاقيّات المموّلة أوروبيّا على ضمان «الانتقال الديمقراطي في تونس»، وعنوان «الانتقال الديمقراطي في تونس» هو اللازمة المتكررة بصفة آلية في جل اتفاقيات الدعم أو التعاون أو الشراكة الدولية بين تونس والاتحاد الأوروبي أو بين تونس والدول الغربية عموما.

ولا يخفى أنّ هذا العنوان هو بمثابة التأكيد على إقصاء الإسلام عن الحكم والتشريع. نعم القوى الغربيّة تدخّلت في بلادنا منذ القرن التاسع عشر، وكان أكبر همّها أن تجعلنا تابعين لها في كلّ شيء في الفكر والتّشريع والاقتصاد وغيرها من المجالات، ولكي تضمن تبعيّتنا كان لا بدّ من إزاحة الإسلام لأنّ الإسلام نظام متكامل عقيدة وتشريعات وأحكام وسياسات، وهو الذي يمثّل صدّا لكلّ اقتحام غربيّ، وعليه فكان لا بدّ من إزاحة الإسلام من التفكير والتشريع. وازداد هذا الأمر بعد الثّورة بعد أن رأت القوى الغربيّة أنّ المسلمين في تونس أسقطوا رأس النّظام الذي وضعتهتلك القوى وصار كلّ النّظام الغربي في تونس مهدّدا، فازداد تدخّلهم عمقا حتّى طال قطاع القضاء نعم الأوروبيّون يريدون السيطرة على القضاء وضمانه كأداة للسيطرة وتنفيذ التّشريعات العلمانيّة الوضعيّة التي يريدونها، ولأنّ ضمان القضاء هو ضمان لعملائهم وإبعاد لهم عن المحاسبة، وما نظام الحصانات التي ابتدعها الغربيّون وفرضوها علينا إلا وجها من وجوه هذه السيطرة القبيحة، أمّا عن نظام التّقاضي الغربي، فهو نظام معقّد بطيء يضيع الحقوق ولا يحفظها، وهو من صنيع الغرب وقوانينه وتشريعاته التي يُراد لنا أن نتّبعها، هذا عدا عن القوانين الفاسدة التي تحكم المنظومة برمّتها ويُطلب من القضاة تنفيذها.

إذن الفساد في النّظام القضائي ليس فسادا في أشخاص القضاة إنّما هو نتيجة للنّظام العلماني المفروض على بلادنا ونتيجة للتّدخّلات الأجنبيّة الغربيّة الاستعماريّة التي تريد من تونس أن تكون مجرّد بلد تابع لها.

فهل حرب قيس سعيّد على القضاء من أجل إصلاحه فعلا بإنهاء السيطرة الأوروبيّة عليه؟

الجواب قطعا لا، فقيس سعيّد علمانيّ حتّى النّخاع يقدّس القوانين الغربيّة ولا يرى مانعا من التدخّلات الأجنبيّة، بل هي سنده الذي يستند إليه، وكذلك أغلب مكوّنات الجهاز القضائي في بلادنا فهي علمانيّة.

ففيم الصّراع بينهم إذن وعلى أيّ شيء ولمصلحة من؟

فإذا كانت القوانين وضعيّة تفرضها التدخّلات الغربيّة، فكلّ عمل في إطارها محكوم بشروطها، ويغدو كلّ حديث عن إصلاح القضاء من قبيل الأوهام والتضليل أو الضّلال، وكلّ حديث عن استقلال القضاء مجرّد مزاعم لا حقيقة لها.

فمتى نتحرّر؟

يتأكّد مرّة أخرى أنّنا في تونس بلد تحت الوصاية في كلّ شيء وأنّ معركة التّحرير من الاستعمار مازالت مستمرّة، وأنّ التحرير لن يتحقّق بشروط الغرب وأدواته بل يتحقّق بأن نتحرّر من قيوده عقائده الفاسدة وتشريعاته الظّالمة. وأن نعود إلى إسلامنا العظيم بعقيدته المستنيرة وتشريعاته الربّانيّة العادلة.

الأستاذ محمد الناصر شويخة

لقد بلغ حكام تونس في استهتارهم بشعائر الإسلام وجُرْأَتِهِمْ على دين الله مبلغاً عظيماً، فبعد إقصائهم الإسلام عن الحكم، وتَغْيِيبِهِمْ شَرْع الله عن الدولة والمجتمع، ومحاربتهم الإسلام تحت مسمى مقاومة الإرهاب، ها هم اليوم ينقضون ما تبقى من شعائر الإسلام، بتعليق صلاة الجمعة بدعوى الحدّ من عَدْوى وباء كورونا زورا وبهتانا، فقرار وزارة الشؤون الدينية، يوم الخميس 13 كانون الثاني/يناير بتعليق صلاة الجمعة يومي 14 و21 كانون الثاني/يناير الجاري هو قرار سياسي يتماهى مع قرار الحكومة يوم 12 كانون الثاني/يناير بمنع التجمعات لقطع الطريق على خصوم الرئيس الذين دعوا للتظاهر يوم 14 كانون الثاني/يناير.

لقد أثبتت وزارة الشؤون الدينية أنها مجرد ألعوبة بيد السياسيين، تفتي على هوى الحكام وإرضاء لرغباتهم ولو كان في ذلك منعٌ لشعيرة عظيمة من شعائر الإسلام، فتعليق صلاة الجمعة من هؤلاء الظلمة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله لا علاقة له بوباء كورونا ولا بسلامة الناس وصحتهم، وكان الأحرى بالحكومة أن تعالج اكتظاظ الناس في وسائل النقل والأسواق وأمام الإدارات وغيرها بما يخفف عنهم المعاناة ويوفر لهم السلامة، أما إقحام صلاة الجمعة في الصراعات السياسية فستبقى وصمة عار في جبين حكام تونس الذين لم يتوانوا عن نقض ما تبقى من عرى الإسلام، مصداقا لحديث رسول الله ﷺ؛ عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الإِسْلاَمِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الحُكْمُ وَآخِرُهُنَّ الصَّلاَةُ».

أما رأس النظام الذي علق الجمعة خوفا من احتجاجات قد تعصف بكرسيه المعوجة قوائمه فنصعقه بقول الله المنتقم الجبار: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

ممثل "صندوق النقد" بتونس يطلب اطلاع الشعب على كيفية سلخه

أ. حسن نوير

منذ دخولها في سنة 1964 إلى جحر "صندوق النقد الدولي" وإلى اليوم ما فتئت تنصاع انصياعا تاما لإملاءات الصندوق وتنفذ شروطه المجحفة دون أن تتردد أو تتلكأ، فحالها حال كل متسول لا يملك إرادة أمره، أو الأصح حالها حال من سمح لعدوه بأن ينهب ثرواته وخيراته ثم التجأ إلى اللئام يسألهم تخليصه من ضائقته وفكّ أزمته. وبما أن "صندوق النقد الدولي" رأس اللؤم وأس الشر لا يقرض أية دولة إلا بعد أن يضع سيفه على رقاب أهلها، ويضمن أخذهم ارتهانهم للجهات التي تستعمله اقتصاديا وفكريا وسياسيا، والبارز في التعامل مع "صندوق النقد الدولي" ظاهره رحمة وباطنه عذاب في عذاب. حيث لا يمكن لمن يقع في شباكه أن يتخلص من أزمته التي تحت وطأتها التجأ لهذا الصندوق، فالأزمة بمجرد التعامل مع هذه المؤسسة المالية الاستعمارية تتكاثر وتصبح أزمات لا يمكن الخروج من متاهتها البتة.

فهذه الدولة لم تتأخر منذ ستة عقود في الذهاب إلى "صندوق النقد الدولي" كل ما أصاب خزينتها العجز، وفي كل مرة يكون العنوان هو محاربة الفقر وتحسين مستوى عيش الناس ونحو ذلك. لكن منذ عهد "بورقيبة" إلى يومنا هذا بدل القضاء على فقر نما وتفاقم وبدل تحسين مستوى عيش الناس تقهقر وتردى إلى أسفل السافلين، ومع هذا تصرّ الدولة منذ الحصول على الاستقلال المكذوب على المرابطة أمام باب "صندوق النقد الدولي" تناشده حلّ أزمتها وإخراجها من غرفة العناية المركزة، هذا وعادة ما تمر إملاءات "صندوق النقد الدولي" دون أن تلفت الانتباه ولا يحس بها أحد، لأن هامش المناورة لدى الدولة متسع ويمكن بشيء من التلبيس والتضليل أن تتجنب ما يمكن أن يعكر صفوها ويثير حولها الريبة. لكن مع تفاقم الأوضاع المتردية والاعتماد شبه الكلي على التداين بدأت رائحة علاقة الدولة بصندوق النقد الدولي تزكم الأنوف وبدأ جرم الارتهان لمثل هكذا مؤسسات يظهر للعيان، ومن هنا بدأ الحديث عن الإملاءات والشروط تحت مسمى الإصلاحات. ولما تأزم الوضع أكثر أُضيفت إليها الموجعة، وهذا ما بشّر به رئيس الحكومة الأسبق "مهدي جمعة" حين قال إن الحكومة عازمة على إخراج البلاد من أزمتها باتخاذ عدة إجراءات وإصلاحات موجعة وعلى منواله نسج "يوسف الشاهد" في كلمته الشهيرة في البرلمان بمناسبة نيل حكومته الثقة. لكن لا "مهدي جمعة" ولا "يوسف الشاهد" أفصح عن نوع تلك الإجراءات والإصلاحات وعن طبيعة الألم الذي ستسببه للناس، علما أن ما حاول رئيسا الحكومة إخفاءه بات معلوما للجميع، فالإصلاحات المؤلمة تلك تتمثل في تقليص نفقات الدولة والتي تعني مزيدا من التخلي عن واجباتها وإمعانا في تهميش المهمش كقطاع الصحة والتعليم والنقل وكل جوانب الحياة الأساسية، ولأنه يعد من ضمن تركيبها الجينية واصلت الدولة إنتاج الفشل ومراكمته إلى أن "بلغ السيل الزبى" ولم يعد بمقدور المتسللين إلى مواقع السلطة مواراة حجم الكارثة التي خلفتها سياستهم الفاشلة والتي هي نتيجة تطبيق نظام فاسد ومفسد وعلى رأسهم الرئيس الحالي "قيس سعيد" الذي بالغ في الحديث عن اللصوص والفاسدين والمنكلين بالشعب دون أن يحرك ساكنا، دون الناهب الفعلي والفاسد الفعلي وهما تباعا المستعمر والنظام المُطبق.

وكدأب الشيطان بدأ "صندوق النقد الدولي يتبرأ من جرائمه المرتكبة في حق تونس بتواطؤ مع حكامها اذ طالب ممثل صندوق النقد الدولي "جيروم فاشيه" الحكومة بالقيام بإصلاحات عميقة جدا، ولأول مرة طالب موظف مسؤول في الصندوق اطلاع الشعب عن فحوى تلك الإصلاحات حيث قال "ثمة حاجة إلى برنامج متين وموثوق على المدى المتوسط ويجب أن يعرض على الشعب حتى لو تطلب ذلك تفسير الصعوبات..." الصعوبات هي تلك التي يطلق عليها إصلاحات وأضاف لها ممثل الصندوق وصف العميقة جدا، والعميقة جدا هذه تجاوزت في معناها ما كانت توصف بالمؤلمة لتصبح مميتة. وباختصار ودون إطالة ما يمليه "صندوق النقد الدولي" على الدولة حتى تتمكن من الحصول على قرض جديد هو تخلي الدولة وبشكل تام ومطلق عن واجباتها تجاه الناس ورعاية شؤونهم، فالصندوق عبّر عن تذمره من ارتفاع كتلة الأجور وأمر بتقليصها، وهذا يعني ارتفاع في نسبة البطالة المرتفعة أصلا، والإصلاحات "العميقة جدا" تعني أيضا التخلي كليا عن دعم المواد الاستهلاكية الأساسية وهذا يعني تلاشي القدرة الشرائية ويصبح الحديث عن تدهورها من الماضي الجميل، فهي لم تعد موجودة أصلا حتى نتحدث عن تدهورها من عدمه، وقس على ذلك قطاع الصحة والتعليم والماء والكهرباء والنقل وغير ذلك. ولهذا السبب أجرى الرئيس "قيس سعيد" لقاء يعد "تاريخيا" مع الأمين العام لاتحاد الشغل "نور الدين الطبوبي"، فصندوق النقد الدولي يريد أن يشارك الجميع في ذبح الشعب وسلخه وتفريق دمه بين الدولة والمنظمات والأحزاب وما يسمى بالمجتمع الدولي وطبعا المجرم الأول والأكبر "صندوق النقد الدولي" ومن ورائه القوى الاستعمارية أما الغاية من إعلام الشعب بما سترتكبه الدولة من جرم في حقه، فهو الخشية من حدوث احتجاجات عارمة ورفض واسع للإجراءات المزمع اتخاذها، وهذا ما سيحصل بالفعل وعند حدوث ما يخشاه الصندوق والمتآمرون معه يمكن حينها التقليص من بعض تلك الإجراءات من باب ذر الرماد على العيون وبيع الوهم ليس إلا مع العودة إليها لاحقا وإتمام الجريمة بشكل كامل.

بريطانيا تعض على مصالحها في تونس بالنواجذ

م. وسام الأطرش

بعد غياب إعلامي واختفاء عن الأنظار لممثلي السفارة البريطانية في تونس طيلة أشهر وخاصة منذ الإعلان عن مسار 25 جويلية من قبل الرئيس قيس سعيد، كان للمقيمة العامة البريطانية الجديدة «هيلان وينتارتون» أول ظهور إعلامي اختارت أن يكون عبر إذاعة «ديوان أف أم» ليستضيفها عضو غرفة التجارة التونسية البريطانية محمد علي عبودي الذي التحق بدوره بهذه الإذاعة في خطها الإعلامي الجديد.

خلال هذا اللقاء، ركزت سفيرة بريطانيا في تونس «هيلان وينتارتون» التي حرصت على مخاطبة المستمعين باللغة العربية على أربع نقاط:

أولا: التزام بلادها بالتعاون مع الحكومة التونسية لإنعاش اقتصادها الذي تأثر بجائحة كورونا وتعرض لضائقة اقتصادية، موضحة أنه تم تخصيص 2.5 مليار جنيه إسترليني لتمويل الصادرات عن طريق الضمانات المصرفية والاقتراض المباشر لصالح الشركات التونسية أو للحكومة. بعبارة أخرى، هو توريط للشركات وللحكومة التونسية على حد سواء عبر قروض جديدة تحت عنوان المساعدة.

ثانيا: العمل على تطوير التبادل التجاري بين البلدين؛ خاصة بعد فترة الخروج من الاتحاد الأوروبي، في عدة مجالات ومنها رفع حصة تونس من الكميات المصدرة من زيت الزيتون المعفاة من التعريفة الجمركية لتصل 8 آلاف طن سنويًا.وهكذا تحصل بريطانيا على زيت الزيتون من النوع الرفيع بأسعار تفاضلية ضمن الاتفاقية التي عقدت مع تونس عقب البركسيت، ثم يترك لباقي الشعب أن يبحث عن نصيبه من الزيت ضمن رحلة بحثه عن سائر المواد الأساسية.

ثالثا: التأكيد على أن بريطانيا كجزء من المجتمع الدولي، ستتعاون مع الحكومة التونسية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة، في إشارة إلى ما يطلبه صندوق النقد الدولي، وذلك لتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مشيرة إلى أن بريطانيا تأمل أن تقوم هذه الإصلاحات على مشاريع صديقة للبيئة تكتسب فيها الشركات البريطانية الخبرة الكافية.هذه النقطة أيضا، تعكس بوضوح الحرص على مصالح بريطانيا لا على مصلحة تونس.

رابعا: وهي أهم نقطة في هذا اللقاء، فتتعلقبالقمة البريطانية الإفريقية في نسختها الثانية، حيث قالت هيلان إن القمة ستقام عن بعد بسبب الجائحة الوبائية، وستجمع آلاف المستثمرين بهدف دفع استثمار بريطانيا في دول المنطقة وربط العلاقة بين المستثمرين البريطانيين مع فرص الاستثمار بالدول الإفريقية.

وسيركز المؤتمر هذه السنة بحسب السفيرة على النمو المستدام من خلال العديد من القطاعات ومساعدة الدول الإفريقية على الانتقال إلى الاقتصادات الصديقة للبيئة والاستثمارات المستدامة.

خلاصة القول إذن، أن بريطانيا التي تنهب خيراتنا من الغاز الطبيعي لعقود، والتي لم يفتح بعد ملف تدخلها المباشر في شؤون البلد، وفي وزارات يفترض أن تكون سيادية، ماضية في اعتبار تونس مجرد حديقة لخفية لها، وبوابة للعبور نحو القارة الإفريقية بما يخدم مصالحها الاقتصادية، بل كل نقطة من هذه النقاط الأربعة كفيلة باعتبار الحكام السابقين واللاحقين مجرد خدم وعبيد لدى أسيادهم المستعمرين، ولذلك فإن كل الحلول والبرامج المقترحة من قبل السفارة البريطانية تحت عنوان التعاون والمساعدة، ليست سوى حلولا لأزمات مالية واقتصادية تعيشها بريطانيا عقب خروجها من الاتحاد الأوروبي، لهذا نجدها حريصة في بلدنا على تشغيل شركاتها واستيراد مستحقاتها وتوفير حاجياتها والبحث عن أسواق جديدة لتسويق خبراتها، وهي نفس السياسة المعتمدة مع بقية دول الشمال الإفريقي، عسى أن تنجح هذه السياسة الاستعمارية في إنقاذ الاقتصاد البريطاني، الذي تنافسه دول كبرى في الاستحواذ على هذه المنطقة وعلى خيراتها.

إنه لمن الخزي والعار أن يفتح وكلاء الاستعمار الأبواب على مصراعيها لكل من هب ودب من القوى الغربية المتربصة بالبلاد والعباد، لتخترق النسيج الاجتماعي والاقتصادي تحت عناوين الإنقاذ والمساعدة، في الوقت الذي يباشر فيه العملاء سياسة التدمير الممنهج تمهيدا لتدخل أسيادهم من وراء البحار. والأصل أن تحاسب بريطانيا على جرائمها في حق المسلمين، لا أن يسخر لها النظام الفاسد في تونس أبناء الجيش ليصبحوا مجرد عسس على حقول الغاز والنفط التي تباشر نهبها منذ عهد الطاغية بن علي.

ولذلك لن ينهي حالة الارتهان والتبعية المذلة للكافر المستعمر أيا كانت جنسيته، سوى دولة الخلافة القادمة قريبا بإذن الله، فهي المشروع الحضاري الوحيد القادر على مجابهة الاستعمار وطرده من بلادنا، فملّة الكفر واحدة، بل لن تقوم لنا قائمة إلا بإتمام الثورة بالإسلام ورد تونس إلى حضن الأمة الدافئ، بعد أن مزق الاستعمار جسدها وقطعت أوصالها.

إن أمتنا قادرة على امتلاك أمرها واستعادة هيبتها وحماية مقدراتها وقطع كل يد تفكر بالامتداد لأخذ شبر من أرضها؛ فهي تملك الطاقة البشرية والمادية الروحية والقيادة المخلصة الحكيمة؛ حزب التحرير القائد الذي لا يكذب أهله، فهو لم يخذل أمته ولا خدعها يوما منذ اضطلاعه بالقوامة على حسها وفكرها؛ قال لها بكل صدق وإخلاص إن سبب ضياعها هو هدم دولتها دولة الخلافة التي بضياعها غاضت أحكام ربها من الوجود، وتعرضت لسخطه تعالى على ما فرطت فيه من أمر ربها. وإن استعادة مجدها لن يتم إلا إن أعادت دولتها التي تحكم شرع ربها وتحمله رسالة هدى ونور للعالمين، وهو قادر على قيادتها لتحقيق هذه الغاية النبيلة بإذن الله.

وعليه فإن خير رد على أطماع الدول المستعمرة في بلادنا وخيراتنا هو العمل مع حزب التحرير لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوةوالالتحاق سريعا بقافلتها، فهي الحامية لحياضنا، الراعية لشؤوننا بأحكام شرعنا الحنيف.

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ».
الأنفال – 24.

جريدة الراية:

إلى متى توظيف وزارة الداخلية التونسية لتثبيت النظام الاستعماري؟!

الأستاذ ممدوح بوعزيز

(للمرة الثانية على التوالي وفي أقل من شهرين، أحال وزير الداخلية التونسي عشرات القيادات الأمنية العليا للتقاعد الإجباري، وسط تساؤلات حول دوافع هذا الإجراء، بوقت حذرت فيه قيادات سياسية مما سمته "توظيف الوزارة سياسيا في معركة الرئيس ضد خصومه"... الجزيرة نت).

بين من يراها حملة انتقامية يقوم بها وزير الداخلية توفيق شرف الدين انتصارا لذاته بعد ما شهده من مضايقات وصلت إلى حد الإهانة والإقالة من وزارة الداخلية فترة حكومة هشام المشيشي، وبين من يراها تركيعا لهذا الجهاز التنفيذي خدمة وتوظيفا لمشروع الرئيس ما بعد 25 تموز/يوليو، وجهة أخرى ترى أن هذه الحركة هي في حقيقة الأمر موجهة بالأساس إلى الكوادر الأمنية التي عُرفت بالولاء والانتماء لحركة النهضة وهي من قادت فترة العشر سنوات الماضية...

بين الانتصار للذات والأمن الموازي وعودة دولة البوليس تنفيذا لأوامر الرئيس، تغيب في ثنايا هذه التحاليل والتخمينات السطحية الساذجة، الحقائق البيّنة والأدلة الثابتة والتي يتغافل عنها أغلب الوسط السياسي ويتجنب الحديث في ثناياها ويتجاهل طرحها وكشفها للرأي العام.

لنعد قليلا إلى الوراء ونتذكر تلك الاتفاقية الخيانية التي وقعتها الحكومة التونسية في فترة حكومة يوسف الشاهد والتي سلمت بموجبها وزارة الداخلية إلى مكتب شركة إكس استراتيجي البريطاني لإعادة صياغة عقيدتها الأمنية وإعادة هيكلة دواوينها وضبط استراتيجياتها وأهدافها، هذه الاتفاقيات وإن تسللت من باب التعاون اللوجستي والفني فإنها في الحقيقة تفتح الأبواب على مصاريعها لاستقطاب الكوادر العليا خدمة لمصالحها الاستعمارية ولتوظيف هذه المؤسسة السيادية من أجل حماية نفوذها في البلاد.

من ذلك فإن ما نراه اليوم من صراعات في وزارة الداخلية هو في الحقيقة ينضوي تحت الصراع الدولي ولكن بصورة غير مباشرة للسيطرة على عصب البلاد ووضع اليد على كل صغيرة وكبيرة يمكن معرفتها، وفي هذا الإطار نتذكر ما كشفه الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي في حوار بث في إذاعة شمس الخاصة، أن القضاء يحقق مع ستة أو سبعة مسؤولين أمنيين بشأن وجود خلية أمنية للتجسس. وأشار إلى أن هذه الخلية تورطت في التجسس على شخصيات هامة في البلاد وصحفيين ورجال أعمال وسياسيين، وهي تعمل في وزارة الداخلية، وأوضح أن "التحقيقات الأولية كشفت أن الخلية تنشط لصالح أطراف داخل البلاد وخارجها".

إن ما يقوم به سعيّد ووزير الداخلية وحكومة بودن بصفة عامة اليوم، هو في الحقيقة عمل لاجتثاث الطبقة السياسية القديمة ذات التوجه والهوى البريطاني، ومحاولة تشكيل وصناعة طبقة سياسية جديدة تدين لفرنسا الصليبية الاستعمارية، وفي هذا الإطار فإن كل الأعمال مباحة من الإحالة على التقاعد الوجوبي إلى الإحالة على القضاء وصولا إلى إصدار قرارات قضائية جاهزة وعلى المقاس. فما بالك إذا ارتبط الأمر بوزارة الداخلية، شريان الحياة، للحكم في مفاصل البلاد والتجسس على كل شاردة وواردة وجمع المعلومات عن كل الخصوم السياسيين، وهذا لا يحتاج إلى الكثير من الاجتهاد، فقط ارجع إلى أغلب كلمات الرئيس وستتيقن أن فلسفة الحكم لديهم تقوم على السيطرة على المعلومة، ثم التهديد والوعيد أو الانبطاح والابتزاز السياسي والمالي والقضائي على غرار ما قامت به حركة النهضة.

أما محاولة جر الرأي العام وتسويق أن ما يقوم به وزير الداخلية من خلال إحالة بعض القيادات الأمنية على التقاعد الوجوبي، أنها بداية التغيير الحقيقية لمرحلة جديدة تقوم على العدل وعدم المحاباة وعلى تحييد إطارات الوزارة من كل ما هو تجاذبات انتماءات وولاءات سياسية، فهذا من باب بث الوهم ومغالطة الرأي العام وتزييف الحقائق.

فلماذا نسمع الرئيس دائما يتحدث عن الولاءات للجهات الأجنبية وعن لقاءات خصومه السياسيين مع الدول الأجنبية في تونس أو في العواصم الغربية، حتى وصل به الأمر إلى القول بمؤامرة داخلية خارجية لاغتياله، ورغم كل هذا فلم نسمعه ولم نره يمنع أو يضع حدا لسفراء ترتع في البلاد دون حسيب أو رقيب بل بالعكس رأيناه يهرول ليلا للمقيم العام الفرنسي بمجرد وجود نفق بمحاذاة إقامته.

لقد آن لكل مخلص من أبناء هذه الأمة أن يدرك أن المشوار الثوري لن يكتمل بتغيير بعض أو جل الوزراء، ولا بتغيير الحكومات، ولا بإحالة القيادات الأمنية السابقة على التقاعد الوجوبي، بل لن يكتمل إلا بعد إسقاط النظام برمته، وبقوانينه العفنة التي لا تقيم عدلاً ولا تنصف مظلوماً ولا تفرج عن مكروب.

إذاً فالتغيير حتى يحدث لا يكفي فيه محاولة تغيير أشخاص كما حصل بعد الثورة، ولا يكون تغييراً إذا زال بن علي من سدة الحكم وبقي النظام كما هو، بل لا بد من تغيير جذري يقوم على تغيير هذه الأنظمة تغييراً جذرياً وشاملاً وذلك على أساس الإسلام بإقامة الخلافة على منهاج النبوة ووضع الدستور الإسلامي للتطبيق مكان هذه الدساتير الفاسدة البائدة.

متفرقات

بينهم 3 تونسيين و8 أجانب:

نشر وثيقة ختم البحث وأسماء القتلة المورطين في قتل الشهيد محمد الزواري

نشرت وكالة شهاب الفلسطينية بشكل حصري يوم الثلاثاء 18 جانفي 2022، وثيقة رسمية تتعلّق بقضية اغتيال الشهيد محمد الزواري القائد في كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، والقاضي بختم البحث في القضية وإحالة المتهمين إلى دائرة الاتهام بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب "للتقرر في شأنهم ما تراه"، وفق نص القرار.

تفاصيل ختم البحث كما أوردته وكالة شهاب:

أسماء المتهمين

ووجهت "المحكمة الابتدائية - القطب القضائي لمكافحة الإرهاب" تهم المشاركة في عملية الاغتيال بطرق مختلفة لثلاثة مواطنين تونسيين، هم:

ـ مهى بنت المنصف بن حمودة.

ـ سالم بن يوسف أحمد السعداوي.

ـ سامي بن محمد المليان.

كما أمرت بحفظ القضية في حق 7 تونسيين آخرين لعدم كفاية الحجة، كما وجهت تهمة القتل والانضمام عمدا إلى تنظيم إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية إلى 8 أشخاص أجانب، وهم، الان كامدزيتش، والفير ساراك، وكريستوف كوفاك، وجاك أون، ويوهان، وروبارت كارلسن، وفتحي أبو نور شهر فتحي ميدو مستغل الاسم سليم بوزيد، وعبد الله سلام.

ووفق القرار فقد تقرر إحالتهم مع ملف القضية إلى دائرة الاتهام بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بمحكمة الاستئناف في تونس لتقرر في شأنهم ما تراه.

أن تختزل قضية "هرم" اسمه محمد الزواري المهندس والعضو في كتائب الشهيد عز الدين القسام، والمشرف على مشروع تطوير صناعة الطائرات بدون طيار في وحدة التصنيع فيها، والذي كانت من بعض ثمرة سعيه واخوانه طائرة "أبابيل1"، وقد ظهرت لأول مرة في 2014م في معركة "العصف المأكول"، تلك العملية التي كانت مسمارا في نعش مشروع بلفور المجرم، وهو المشرف أيضا على مشروع الغواصة المسيّرة عن بعد، في إدانة ثلاثة أشقياء من أهل تونس دفعتهم ذلّتهم أن يكونوا لعبة في أيدي القوم البهت مقابل لعاعة من دنيا خسروا بها أخرتهم، وبعض كلاب نجسة فتحت لها مداخل حمانا الطاهر تونس، لتلغ فيها وتنجسها، فهذا والله اغتيال ثان للمجاهد محمد الزواري. لكن أن يظن أحد أنه بهذه البساطة سيطوى ملف قضية بهذا الحجم فهو واهم. القضية لا زالت بيد الأمة مع جملة القضايا التي ترتبها لتجليتها وإبرام الأمر فيها، ولن يكون ذلك إلا باستعادة سلطانها بيدها وإقامة خلافتها، حينها سيعلم الذين ظلموا...

ومع هذا يبقى سؤال: لماذا استقال رجل في حجم عبد الرحمان الحاج علي المدير العام للأمن الوطني يوم الخميس 15 ديسمبر 2016 ، في نفس يوم استشهاد المهندس محمد الزواري، قائما!!

ثم هل أن إعطاء الخبر لوكالة شهاب الفلسطينية بشكل حصري إبراء لذمة جهة ما وإخلاء للمسؤولية أم إشراك في الأجر؟؟؟ فتفاصيل ختم البحث كما أوردته وكالة شهاب يكاد ينطق...

التحرير: إلقاء العبء عن الكاهل لا يريح ضميرا ولا ظهرا..

بينما اقتصرت سفارة فرنسا بتونس على بلاغ مقتضب:

الخارجية التونسية تؤكد دعم فرنسا لتونس في استحقاقاتها مع صندوق النقد الدولي

بينما اعتبرت وزارة الشؤون الخارجية والتونسيين بالخارج أن سفير فرنسا يؤكد دعم بلاده لتونس في استحقاقاتها القادمة مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأوروبية، خلال لقاء جمع الوزير عثمان الجرندي بسفير فرنسا بتونس أندريه باران، فان بيان السفارة اقتصر على إصدار ثلاث جمل تعلقت أساسا بـ : "تبادل إيجابي صباح أمس بين السفير أندريه باران والوزير عثمان الجرندي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، إستعداد فرنسا لدعم تونس في إصلاحاتها الاقتصادية والرضا عن العمل الفرنسي-التونسي في مجلس الأمن طيلة الفترة 2020-2021."

وكانت أعلنت وزارة الشؤون الخارجية والتونسيين بالخارج ان سفير فرنسا بتونس جدّد خلال لقاء جمعه يوم الجمعة 14 جانفي بالوزير عثمان الجرندي «ترحيب بلاده بالإجراءات الرئاسية وإعرابه عن ثقة فرنسا في أن تحافظ تونس على مسارها الديمقراطي الذي يُميّزُها في المنطقة».

وأشارت إلى أن الوزير «أعرب عن تطلع تونس لمساندة مجهوداتها خلال الفترة القادمة في مفاوضاتها مع الشركاء والمانحين الدّوليين» والى انه «أبرز الأهمية التي توليها الحكومة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال ودفع عجلة النّموّ رغم التحديات التي يُمليها الظرف الإقليمي والوضع الصّحي».

التحرير: إذا كان الغراب دليل قوم ** فعَيْبُ القَوْمِ لا عَيْبُ الغُرَابِ

غير مستبعد أن يسعد وزير خارجية النظام العلماني الذي شقيت به حتى الدواب والحجارة في بلادنا، ولا تسل عن الآدميين، بلقاء سفير الدولة الفرنسية والتي يرى رئيسه في احتلالها لبلده نعمة كان سيفوتنا نعيمها لو لم تحدث تلك الحماية. وغير مستبعد أن تعمى بصيرته عن رؤيا الحبل الذي يحكم شده السفير العدو وأضرابه حول رقابنا، ويستعذب ضغطه علينا، فهو يلهث في أن يستزيد من السم النقاع لصندوق النقد الدولي ويطلب الجاهة من السفير الفرنسي، يرجو معه الشفاء من النكبات التي جرها علينا نظامهم. رغم أن هذا السفير لم يسعده في الحقيقة إلا بكلام أجوف:

ـ تبادل إيجابي بين السفير أندريه باران والوزير عثمان الجرندي.

ـ إستعداد فرنسا لدعم تونس في إصلاحاتها الاقتصادية.

ـ الرضا عن العمل الفرنسي-التونسي في مجلس الأمن طيلة الفترة 2020-2021.

أيها الوزير من العبث رجاء خير من عدو، وأنت "رائد القوم"، على ما نصبت نفسك. ألم يبلغك قول ابن خلدون لك: إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده؟ فلا تكذب قومك.

أما أن رضاك عن ترحيب فرنسا بالإجراءات الرئاسية وإعراب سفيرها عن ثقة فرنسا في أن تحافظ تونس على "مسارها الديمقراطي الذي يُميّزُها في المنطقة"، يدخل في باب "لا ينفع العقار فيما أفسدته الخيانة".

"ضحكة كلفته حياته": وفاة الشاب شكري بعد تعرضه للعنف الشديد من قبل دورية أمنية

توفي صباح يوم الثلاثاء 18 جانفي 2022 الشاب "شكري بن مفتاح" أين كان يرقد بالعناية المركزة بمستشفى الطاهر المعموري بنابل منذ أكتوبر الماضي بعد تعرضه للعنف الشديد من قبل دورية أمنية بمنطقة الميدة ولاية نابل، حسب ما أفاد به أخ المتضرر يوم الجمعة الفارط أثناء تدخله في إذاعة كاب أف أم الخاصة. قائلا: " كل ما في الأمر ضحك ضحكة تكلفتلوا غالية"

هذا وقد وصف نجيب بن مفتاح خلال مداخلته، الاعتداء بـ"الوحشي"، حيث أحال أخاه على العناية المركزة، في حين كان تعاطي السلطة القضائية بسلبية كبيرة مع الملف، رغم تقديم شهادة طبية بـ45 يوما في الغرض، بينما بقي المعتدون في حالة سراح بعد الاستماع إليهم، وفق قوله.

واستنكر عادل بوقرة رئيس الفرع الجهوي للحامين بنابل، أنّ يظلّ المتهمون بحالة سراح، رغم أنّ الشهادة الطبية تتضمّن أضرارًا استوجبت 45 يومًا كاملة أدّت إلى وفاة منوّبه.

التحرير: ليس الأول ولن يكون الأخير... مع الأسف

مات، رحمه الله، سواء فقيد الرغين من معتمدية الميدة، أم فقيد كسرى من ولاية سليانة، ولن يستطيع قاتلاهما أن يتحللا من دمهما. عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "لا يزال المرء في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما". فلا الأعوان اتعظوا بمن سبقهم من زملائهم في هذه الأفعال الشنيعة فأقلعوا، وهم يشهدون أن لا تنفعهم رتبهم بعد أن تسحب منهم أزياؤهم ونياشينهم فيتركون لكوابيسهم حتى يلقون ربهم، ولا قياداتهم وعتهم وحذرتهم وعلمتهم قيم السمو والرفعة عن زيف التسلط، وأن يكونوا كبارا. فإن ظنوا أن وهم "احمني اليوم أحميك غدا" سينفعهم يوم الحقيقة، فقد وهموا...

مرّة أخرى، تضارب في الأقوال بين وزير خارجيّة السّويد ووزير خارجيّة حكومة التّدابير الاستثنائيّة..

حيث، نشر وزير الخارجيّة في حكومة التّدابير الاستثنائيّة بلاغا طويلا عن المكالمة الّتي تلقّاها من وزيرة خارجيّة مملكة السّويد، في حين نشرت الأخيرة تغريدة مقتضبة لا تتوافق تماما مع رواية الوزير، وتطرح أسئلة وملاحظات عديدة...

ـ أوّلا: توقيت المحادثة الهاتفيّة جاء بعد تناول كبريات وكالات الأنباء في العالم البلاغ الإحاطة الإعلاميّة للنّاطقة الرّسميّة باسم المفوّضة السّامية لحقوق الإنسان التّابعة للأمم المتّحدة حول قلق المجموعة الدّوليّة من تواتر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس بتاريخ 11 جانفي 2022 ودعوتها: "الإفراج الفوري أو الإحالة الفوريّة السّليمة على القضاء"، والّذي أمّنت له مصالح الإعلام في الأمم المتّحدة تغطية إعلاميّة واسعة النّطاق بكل اللّغات الرّسميّة الأمميّة الستّ وبأزيد من عشرة لغات أخرى، وبعد الاعتداء على أكثر من عشرين صحفيًا والاستعمال المفرط للقوّة لمنع وقمع احتفالات إحياء عيد الثّورة 14 جانفي والّتي غطّتها كبريات وسائل الإعلام في العالم ومن بينها وسائل الإعلام السّويديّة.. بما يوحي بأنّ المكالمة كانت للاستفسار عن "الانتهاكات" والدّعوة الدّيبلوماسيّة للكفّ عنها وليست للاستماع لشروح الوزير.

ـ ثانيا: لم يبادر الوزير من تلقاء نفسه بالقيام ب"الحملة التّفسيريّة" ل"الإجراءات الاستثنائيّة التّكميليّة" ل 13 ديسمبر، بل انتظر مكالمة الوزيرة السّويديّة ليكرر على مسامعها اسطوانة "الحملة التّفسيريّة" الخارجيّة، ممّا يوحي بأنّه كان في موقع الدّفاع والحرج..

ـ ثالثا: ورد على لسان الوزير زلّة لسان معبّرة عن عمق الأزمة الّتي تعيشها السلطة القائم، (أمام عين المستعمر الأوروبي الرقيبة بشكل خاص) معترفا بأنّ البلاد تعي خارج الشّرعيّة الدّستوريّة وخارج "النّسق العادي لحياة سياسيّة طبيعيّة" وخارج السّير العادي لدواليب الدّولة" وخارج "الدّيمقراطيّة الحقيقيّة" وخارج "الحوكمة الرّشيدة" وخارج "تكريس الحقوق والحرّيّات"، حيث جعلها كلّها وعودا معلّقة إلى ما بعد الاستشارة الالكترونيّة والتّغييرات الدّستوريّة...

ـ رابعا: أضاف الوزير "محور ليبيا" واستفاض في نقل ما حصل بشأنه من تبادل وتطابق لوجهات النّظر، بل ومناقضا ما تقوم به حكومته في تونس: "كما أكّدا (الوزيران) على أهمية تشجيع مختلف الأطراف الليبية على إيجاد التوافقات السياسية الكفيلة بالمساعدة على استكمال مختلف مراحل العملية السياسية في ليبيا".. بينما لم تشر الوزيرة السويديّة بتاتا إلى "موضوع ليبيا"، بالرّغم من أهميّته بالنّسبة لديبلوماسيّة بلادها، بما يوحي بأنّه لم يتمّ التّطرّق إليه، أو على الأقل، لم يكن محورا أساسيًا للمكالمة الّتي بادرت بها..

ـ خامسا: نقلت الوزيرة في تغريدة على حسابها على تويتر مضمونا مقتضبا للمكالمة لا يتطابق تماما مع البلاغ الّذي نشره الوزير: "تحدّثت مع وزير الخارجيّة التّونسي، وعبّرت عن التزام السّويد المستمر بدعم تونس الدّيمقراطيّة وشعبها. مبادئ الدّيمقراطية والتشارُكيّة والشّفافيّة عناصر أساسيّة في تنفيذ الجدول الزمني المعلن لمراجعة الدّستور والانتخابات البرلمانيّة..".

التحرير: إنهم يعلمُون أنكم عملاء لديهم، فهل تشفع لكم تبريراتكم لديهم؟

أن تقلق وتغرد وزيرة خارجيّة مملكة السّويد، مناقضة لرواية وزير الخارجية التونسي حول حقيقة المكالمة التي دارت بينهما، وتطرح أسئلة وملاحظات عديدة، أو أن تعرب النّاطقة الرّسميّة باسم المفوّضة السّامية لحقوق الإنسان التّابعة للأمم المتّحدة عن قلق المجموعة الدّوليّة من تواتر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس ودعوتها: "الإفراج الفوري أو الإحالة الفوريّة السّليمة على القضاء"، والّذي أمّنت له مصالح الإعلام في الأمم المتّحدة تغطية إعلاميّة واسعة النّطاق بكل اللّغات الرّسميّة الأمميّة الستّ وبأزيد من عشرة لغات أخرى، وبعد الاعتداء على أكثر من عشرين صحفيًا والاستعمال المفرط للقوّة لمنع وقمع احتفالات إحياء عيد الثّورة 14 جانفي، أو أن تغطي كبريات وسائل الإعلام في العالم تلك الأحداث، فإن كل ذلك لا يحجز الجرندي ورفاقه عن أن يخفوا عن أهل تونس حقيقة المكالمات التي يجرونها مع أولياء أمورهم ولا عن شد الأذن الذي يؤدبونهم به، فمتى صدقوهم القول، ومتى أولوهم اعتبارا حتى يخشوا تبعة تزييفهم للحقائق؟ أما حياؤهم من الأسياد فقد ذهب مع ماء وجوههم، فهم يعلمون أن وسائل الإعلام الغربية لا ترعى لهم حرمة فهي في خدمة أقوامهم، والذب عن مبدئهم في الحياة: مصالحهم.

كفى بلاهة فإن المندوب الأممي لتونس يهيئ لنفسه موطئا، أم أنكم متواطئون؟

التمديد في حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية لمدة شهر

قرّر رئيس الجمهورية قيس سعيّد التمديد في حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية لمدة شهر، ابتداءً من 20 جانفي 2022 إلى غاية 18 فيفري 2022.

وجاء هذا القرار، وفق العدد الأخير للرائد الرسمي الصادر الثلاثاء 18 جانفي 2022، بمقتضى أمر رئاسي عدد 43 لسنة 2022 مؤرخ في 18 جانفي 2022، يتعلق بإعلان حالة الطوارئ.

وكان آخر تمديد في حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية، قد تم لمدة 6 أشهر، ابتداءً من 24 جويلية 2021 إلى غاية 19 جانفي 2022.

ويشار إلى أنّ رئيس الجمهورية قد قرّر بمقتضى أمر رئاسي سابق نشر بالرائد الرسمي الصادر بتاريخ 25 جوان 2021، التمديد في حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية لمدة شهر، ابتداء من يوم 24 جوان 2021 إلى غاية 23 جويلية 2021.

يُذكر أنّه تم التمديد دون انقطاع في حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية، منذ 24 نوفمبر 2015، على إثر العملية الإرهابية التي تم خلالها تفجير حافلة للأمن الرئاسي بالعاصمة.

ويشار إلى أن الأمر المتعلّق بتنظيم حالة الطوارئ يثير جدلًا كبيرًا في تونس نظرًا إلى أنه يعود إلى سنة 1978 ويعتبره البعض غير دستوري بما فيهم رئيس الجمهورية الحالي قيس سعيّد الذي كان قد انتقده في أكثر من مناسبة قبل انتخابه رئيسًا للجمهورية.

التحرير:

روي أن «الجراح بن عبد الله» والي خراسان كتب إلي عمر بن عبد العزيز «إن أهل خراسان قوم ساءت رعيتهم، وإنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك» فكتب إليه عمر: " أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن أهل خراسان قد ساءت رعيتهم، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فقد كذبت، بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم والسلام."

وكتب والي حمص إلى عمر بن عبد العزيز يطلب مالاً ليبني سورًا حول المدينة ، فكتب إليه عمر: "حصّنها بالعدل ، ونقِّ طرقها من الظلم فذلك أمنع لها !"

لن ينقطع تمديدكم لجبنكم وخوفكم مما يريده الناس بثورتهم: قلعكم ونظامكم العفن. لن يهنأ الناس ويذوقوا طعم الإنسانية إلا في شرع الرحمن جل وعلا ، في الدين الذي ارتضاه لهم.

تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي:

انهيار الدولة يمثل الخطر الأول الذي ستواجهه تونس خلال السنتين المقبلتين

كشف التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، الصادر في جانفي 2022، حول المخاطر العالمية المتوقعة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية:

- أنّ تونس ستواجه، خلال السنتين المقبلتين، مخاطر انهيار الدولة والتداين والبطالة وتواصل الركود الاقتصادي وانتشار النشاط الاقتصادي غير القانوني.

- واعتبر التقرير، أن انهيار الدولة يمثل الخطر الأول الذي ستواجهه تونس، خلال السنتين المقبلتين، وذلك إلى جانب عدد من البلدان الأخرى على غرار لبنان وفينزويلا ونيكاراغوا والبيرو والهندوراس

- وأكد المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، الشريك الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، والذي أجرى هذا الاستطلاع بالنسبة لتونس، أن المخاطر المذكورة والتي تهدد تونس كانت بالفعل موضوع نقاش خلال أيام المؤسسة، الملتئمة خلال شهر ديسمبر الماضي، وتم خلالها تقديم مقترحات لتجنب المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

- وأوصى المعهد، في هذا السياق، بوضع دستور اقتصادي يرتكز على ميثاق التضامن الاقتصادي والاجتماعي بين عالم الأعمال والمجال السياسي بما يسمح بتجنب المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

التحرير: "أبشروا"

لماذا لا يهتز لكم طرف حين تحدثكم الدوائر الاستعمارية عن قرب انهيار دولتكم؟ أليس المنتدى الاقتصادي العالمي هو عرين هذا الاستعمار؟ هل تحذيره لكم مما يسميه بالمخاطر العالمية المتوقعة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية، لبعض البلدان، والتي تشمل بلدنا الموبوء بكم وبالنظام الديمقراطي الرأسمالي، لا يندرج ضمن خططه بسلبكم سيادتكم إن بقي شيء منها والحلول محلكم في تقرير ما يجب على البلد وأهلها تحمله بروشتتهم المشؤومة؟ ألم يدعكم ربكم إلى ما يحييكم، فتسعدوا بسيادة الدنيا وقيادة البشرية قاطبة عوض أن تدلوا لأعدائه وأعدائكم؟ أم استبدلته الذي هو خير بالذي هو أدنى؟ أليست الخلافة هي الدولة التي فرض عليكم إقامتها؟

عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به".

الرأسمالية تحاول تجديد ثوبها المهترئ

حسن حمدان

الخبر:

تضاعفت ثروات الرجال العشرة الأكثر ثراءً في العالم منذ بداية جائحة فيروس كورونا، فيما تراجعت مداخيل 99٪ من البشريّة، بحسب تقرير نشرته، اليوم الاثنين، منظمة أوكسفام التي تناضل ضدّ اللامساواة حول العالم.

وقالت المنظمة في تقرير عنوانه «اللامساواة تقتل» نُشر قبيل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، الذي ستُعقد نسخة منه افتراضياً اعتباراً من اليوم، «إن اللامساواة تساهم في وفاة ما لا يقل عن 21 ألف يومياً، أي شخص واحد كل أربع ثوان».

التعليق:

أولا: قال الكاتب والصحفي الأمريكي جون بيلامي فوستر مرّةً عن الرأسمالية: «ها نحن بعد أقل من عقدين على بداية القرن الحادي والعشرين، ويبدو لنا أن الرأسمالية قد فشلت كنظام اجتماعي، فالعالم غارق في الركود الاقتصادي، وأعظم معدّلات اللامساواة في تاريخ البشرية، وكلّ ذلك مصحوباً بالبطالة الهائلة والبطالة المقنّعة وبالأعمال غير المستقرّة، وبالفقر والجوع والحياة المهدورة، وقد وصلنا إلى ما يسمّونه في هذه المرحلة «دوامة الموت»».

لقد راجت فكرة الرأسمالية في فترة زمنية معينة ظن الناس بها خلاصا في أوروبا والغرب عموما حيث ربطت بدولة الرفاهية والازدهار وحرية التملك والعمل والثروة وكانت الشعارات براقة وكبيرة وكانت الشعوب تحلم بها كفردوس أرضي بديلا عن الفردوس الآخر.

ثانيا: ولأن طبيعة الناس لا تدرك خطورة وخطأ الفكرة إلا من خلال التطبيق والممارسة وبعد الوصول لحافة الجبل بل والسقوط في ضنك العيش والذل والفارق الطبقي - اللهم إلا من رزقه التفكير المبدئي - فقد بدأت تعترف بعض الأخبار عن خطورة تزايد الثروة في يد فئة قليلة وتزايد البطالة والفقر لمجمل الناس حيث ذكرت بعض وسائل الإعلام مثلا عن عدد العاطلين عن العمل حول العالم، ويفوق 26 مليون عاطل في الولايات المتحدة وحدها، وترتفع معدلات البطالة إلى مستويات تاريخية في أوروبا، بينما يواصل أغنياء العالم، وعلى رأسهم أساطين المال في أمريكا، مراكمة ثرواتهم.

وحسب معهد السياسات الأمريكي، أضاف أثرياء أمريكا 282 مليار دولار إلى ثرواتهم في ثلاثة أسابيع بين نهاية شهر مارس وحتى يوم 23 أفريل الماضي، وذلك مقارنة بنحو نصف تريليون دولار خلال عام 2019 بأكمله.

ثالثا: إن قضية الفوارق في الدخول وتداعياتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في أمريكا، لم تعد قاصرة على النقاشات الجارية في الجامعات ومراكز الفكر والنخب السياسية، وإنما باتت قضية تهم حتى الأثرياء أنفسهم، وسط القلق من تداعيات الثراء الفاحش على مستقبل النظام الرأسمالي وتماسك المجتمع، فمثلا يرى محلل الاقتصاد السياسي البريطاني نيك كوهين، في تحليل بصحيفة «ذا غارديان البريطانية»، أن انعدام العدالة في توزيع الثروة والاحتكار والضغوط الاقتصادية ستقود إلى تقويض النظام الرأسمالي، ما لم تتخذ الحكومات إجراءات للحد من تأثيراتها السلبية على المجتمعات.

ولإدراك فئة قليلة لخطورة ما وصلت إليه اليوم هذه الفوارق وخطرها وأثرها على الناس وإمكانية الثورة عليهم فقد بدأ بعضهم بالحديث عن إصلاح الرأسمالية ضمن أطر وأسس النظام الرأسمالي «أمثال بيل غيتس، صاحب شركة مايكروسوفت» الذي قال: «إن النظام الرأسمالي يحتاج إلى إصلاح، ومن المصلحة أن ترتفع الضرائب على الأغنياء».

وقال في لقاء تلفزيوني: «أعتقد أن من الممكن أن تستخدم الضرائب للحصول على مساواة أفضل في الدخول وتمويل الخدمات الحكومية... ولكن يجب أن يحدث ذلك في أطر وأسس النظام الرأسمالي».

وكذلك الملياردير راي داليو الذي اعترف في لقاء مع برنامج 60 دقيقة بقناة «سي بي أس الأمريكية»، «أن الاقتصاد الأمريكي لا يوزع الفرص بعدالة، ويرى أن الحلم الأمريكي انتهى».

رابعا: لن تجد البشرية نظاما يخرجها من ذل العيش والدرك الحيواني إلا في الإسلام المبدأ الرباني الذي عالج مشاكل الإنسان بصفته إنسانا بعيدا عن الأهواء والمصالح والمنفعة للمشرع حيث قال تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ فالله حرم جعل المال بيد فئة قليلة فقط بل قسمه الله تعالى معللا الحكم [كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ]، ولن يكون هذا إلا في ظل دولة الإسلام دولة الخلافة الراشدة التي على منهاج النبوة والذي قال خليفتها عمر بن عبد العزيز: «ليس لأحد من الأمة إلا وأنا أريد أن أوصل إليه حقه غير كاتب إلي فيه ولا طالبه مني».

مصرف محافظي المصارف المركزية...

حسام الدين مصطفى

الخبر:

نشر ماثيو آلن في موقع سويس إنفو قبل بضعة أيام مقالا حول اجتماع محافظي المصارف المركزية الأكثر نفوذا في العالم كل شهرين لتبادل الآراء وتعزيز العلاقات الشخصية وفك التشابك في التفاصيل التقنية للحفاظ على تدفق الأموال في شتى المعمورة.

التعليق:

يسمى هذا التجمع بـ«مصرف التسويات الدولية» ويقوم بعمله بصفة منظمة مستقلة في سويسرا ولا يسمح للسلطات السويسرية بالدخول إلى هذا المصرف بدون إذن، كما يتمتع موظفوه بحصانة قانونية وإعفاءات ضريبية على مداخيلهم.

وينقل ماثو آلن عن الصحفي والمؤلف آدم ليبور في كتابه Tower of Basel (برج بازل) الذي نُشر في عام 2013 قوله: «إن مصرف التسويات الدولية مؤسسة مبهمة ونخبوية ومنافية للديمقراطية وغير منسجمة مع القرن الحادي والعشرين». ويضيف: «ترسم هذه المؤسسة المستقبل التنظيمي للوضع المالي العالمي وتدعو إلى حسن الإدارة، بيد أن شؤونها الخاصة مخفية إخفاءً تاماً وراء حزمة من الحصانات والحمايات القانونية».

وأما ستيفان غيرلاخ - وهو موظف سابق في مصرف التسويات الدولية وشغل منصبا رفيعا فيه - فهو يبرر الحاجة للسرية قائلا: «يمكن لمحافظي المصارف المركزية الذهاب إلى هناك والتحدث بحرية مشتكين من وزراء المالية والسياسيين في أوطانهم دون أي قلق من أن يتسرّب ذلك إلى العلن».

ومع أن صاحب المقال يقول إن هذا المصرف لا يملك السلطة ولا النزعة لفرض قواعد مُلزمة، ولكنه يوضح قائلا: «إلا أن محافظي المصارف المركزية وواضعي الأنظمة يجتمعون للاتفاق على وضع سياسات لتحقيق الاستقرار المالي ثم يعودون إلى أوطانهم لإقناع حكوماتهم الوطنية بإنفاذها». فهو يدير أصول المصارف المركزية لأكثر من 63 مصرفا مركزيا ولذلك يسمى «مصرف محافظي المصارف المركزية».

ولعل اسم المصرف «التسويات» يشير إلى طبيعته وعمله والهدف منه، إذ يمكن تشبيهه بسيارة الإطفائية التي تحاول محاصرة النيران كي لا تمتد وتخرج عن السيطرة. فهو تجمع يحاول منع - أو بالأصح تأجيل - سقوط النظام المالي الرأسمالي. ولعل اتفاقية بازل الثالثة كانت نتيجة لتسويات تلك البنوك وبموجبها وضعت قواعد مصرفية بعد أزمة 2008 المالية من «خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وحيازات الأصول السائلة عالية الجودة، وتقليل الرافعة المالية للبنك».

يعني بكلمات أخرى المحافظة على النظام الرأسمالي المرتكز على البنوك الربوية في عمله من خلال كبح جماح «الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر».

ومن ضمن ما تمت التسويات بشأنه هو التنسيق مع الآخرين حول كمية الأوراق النقدية التي طبعتها الدول بعد جائحة كوفيد-١٩ والتي استخدمت في سبيل منع انهيار النظام المالي.

وبما أن أغلب التمويل الدولي يتم بواسطة الدولار الأمريكي، فإن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يحتاج إلى مقايضة الدولار بعملات المصارف المركزية الأخرى للحيلولة دون توقف التدفقات المالية. ويساعد الاجتماع بصورة منتظمة في بازل في تنسيق هذه العملية. ولعل ما قاله أوغستين كارستنز وهو المدير العام لمصرف التسويات الدولية هذا يلخص الأمر كله إذ قال: «إنه من الأفضل اتباع نهج تعاوني بدلاً من المواجهة».

ويقصد بالمواجهة بين أمريكا وبقية الدول الرأسمالية الأخرى عندما تتضارب مصالحها المالية والمصرفية، فتتم المقايضات خلف أبواب موصدة وبدون جلبة إعلامية وترسم السياسات النقدية للدول والغلبة للأقوى بطبيعة الحال.

والخلاصة إن كل الإجراءات التي تتخذها الرأسمالية لإطفاء الحرائق الاقتصادية لن تمنع الحريق الكبير ولا الانهيار المالي القادم والذي تظهر ملامحه في الأفق.

ليبيا

نبيل عبد الكريم

وصفات جاهزة لليبيا في السفارات الأجنبية

الخبر:

دعا رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح يوم الاثنين 2022/01/17م إلى تشكيل حكومة جديدة ولجنة تتولى صياغة دستور توافقي، في حين قدم رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السائح عرضا للنواب لإتمام العملية الانتخابية. (الجزيرة نت)

التعليق:

إن الصراع الدولي في ليبيا أنهك البلاد وشرد العباد، وكل ذلك حتى تستطيع أمريكا فرض سيطرتها بالقوة العسكرية بعد أن أنهكت جميع الأطراف وقضت على البنى التحتية للبلاد واستطاعت تغيير اتجاه البوصلة للثورة وضمنت الاتجاه التي تسير فيه.

وفي هذه الأوقات تسعى لفرض العملية السياسية لفرض سيطرتها على مفاصل الحكم وبشكل قانوني مع إيهام الشعب أنه هو الذي يختار بكامل إرادته مع أنه لا يملك سوى خيار من اثنين على أكبر تقدير! ونجدها اليوم تدفع القوى السياسية للتوافق على صياغة دستور للبلاد وتعمل على تأجيل الانتخابات إلى ما بعد الدستور حتى يتسنى لها صياغة كل شيء على هواها وبالشكل الذي تراه هي مناسباً، فالوقت الآن لا يسمح بعقد الانتخابات التي يزعم إجراؤها يوم 2022/01/24م، فأسبوع لا يكفي لإجراء الانتخابات ناهيك أنه لم تتغير الأسباب التي من أجلها تم تأجيلها، وأيضا لجنة خارطة الطريق لم تقدم بعد نتائج مشاوراتها لمجلس النواب، وتفرض على المجلس تشكيل حكومة جديدة وذلك لإطالة المرحلة الانتقالية حتى يتسنى لها إدارة الانتخابات كما يحلو لها لتكون النتائج دائما تصب في مصلحة أمريكا فقط.

ونجد التصريحات من هنا وهناك للتأكيد على أهمية التوافق لصياغة الدستور وتشكيل الحكومة الجديدة؛ حيث دعت المستشارة الأممية الخاصة بليبيا ستيفاني ويليامز إلى احترام الجدول الزمني الذي حددته خارطة الطريق، وأيضا بتغريدة لها على توتير قائلة "نرحب بالاجتماع الذي يعتبر الثاني من نوعه بين الناطور والحداد خلال شهر"، وقد أكد المشري أن السبيل الأمثل لنجاح الانتخابات هو الاستفتاء على الدستور.

إذاً نعود إلى حلقات الرقص الأمريكية حيث تبدأ بوضع دستور للبلاد يحافظ على نفوذها ويتحكم بسياسة البلاد ويضمن نهب الثروات إلى جيوب أمريكا وأزلامها حصرا دون غيرهم وأخذ البلاد نحو المجهول الذي لا يعلم عنه الشعب الليبي أي شيء، بل أصبح هذا الشعب يتطلع إلى العيش فقط دون الاهتمام بتفاصيل هذا العيش. وللأسف الذين أوصلوا الشعب إلى هذه الحالة هم زمرة الحكام الذين يتسلطون على رقابه ولا همّ لهم سوى السلطة ونهب خيرات البلاد وإطاعة أسيادهم ولو على حساب إخوتهم ودينهم.

إن وضع الدستور بصيغة أمريكية سوف يحقق لها ما عجز السلاح عن تحقيقه ويضمن وصول أزلامها إلى سدة الحكم ويضمن لها الهيمنة على مقدرات البلاد إلى سنوات طويلة، وهذا ما يقرأ من المباحثات المثمرة التي أجرتها ستيفاني ويليامز بشأن الوضع الليبي في أنقرة حيث صرحت عبر تويتر "عقدت مباحثات مثمرة للغاية اليوم 2022/01/15م في أنقرة مع نائب وزير الخارجية التركي سيدات أونال والمبعوث الخاص السفير جان ديزدار"، وأضافت "تبادلنا وجهات النظر حول التطورات السياسية في ليبيا والعملية الانتخابات وسبل المضي قدما".

وللأسف الشديد إن مصير بلد مثل ليبيا يحدده غير أهله وتحضر الطبخات من الخارج وعبر السفارات الأجنبية لتقدم جاهزة للخونة حتى يعلنوا أنهم توافقوا عليها.

يا أهل ليبيا الشرفاء:

إن الغرب يمكر بنا وينهب أرزاقنا وثرواتنا ويعتبرنا أدوات طيعة يجب أن تنفذ كل ما يملى عليها دون أي اعتراض، ونحن نملك نظاما فريدا متفردا نظاما ربانيا جاء به رسول الله ﷺ، وقد طبقه واستمر أكثر من 1300 عام وهو يعتلي عرش الموقف الدولي.

واليوم للأسف وبعد تخلينا عن منهجنا الرباني، وحكمنا بغير ما أنزل الله أصبحنا لعبة في أيدي الأمم.

يا أيها المسلمون في جميع بقاع الأرض، يا أهل القوة والمنعة، يا شرفاء هذه الأمة الإسلامية العظيمة: غذوا السير مع حزب التحرير لنعيدها دولة إسلامية على منهاج النبوة ونحقق بشرى رسول الله ﷺ ونطرد كل الطامعين والخونة ونطبق شرع الله كما أمر لنخرج العباد من عبادة العباد وتسلطهم إلى عبادة رب العباد، ومن جور الرأسمالية إلى عدل الإسلام ونوره.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

السودان:

مجدي صالحين

الصراع بين العسكر والمدنيين.. يديره الأعداء، وينفذه العملاء

الخبر:

قتل سبعة متظاهرين سودانيين على الأقل، وجرح العشرات برصاص قوات الأمن، خلال مسيرات خرجت الاثنين، ضد «الانقلاب العسكري»، الذي وقع العام الماضي، بحسب بيان للجنة الأطباء المركزية.

ودعت قوى إعلان الحرية والتغيير - المجلس المركزي في السودان، إلى عصيان مدني شامل، لمدة يومين، اعتبارا من الثلاثاء، ردا على ما سمته «مجزرة 17 جانفي» وذلك بعد مقتل سبعة 7 متظاهرين خلال احتجاجات اليوم في العاصمة السودانية الخرطوم.

ودعا البيان، إلى جعل فترة العصيان بمثابة تجهيز لخوض ما سمته «معركة حاسمة لإسقاط سلطة الانقلاب».

تأتي هذه التطورات قبيل زيارة يعتزم دبلوماسيون أمريكيون القيام بها للسودان، في مسعى لإحياء عملية الانتقال إلى الحكم المدني. (بي بي سي عربي، 17 جانفي 2022).

التعليق:

تصاعد الصراع في الآونة الأخيرة وبعد انقلاب البرهان على ما يسمى بالمكون المدني في الحكم في 25 أكتوبر 2021 بين عملاء أمريكا (المجلس العسكري) وعملاء الإنجليز والأوروبيين (زعامات قوى الحرية والتغيير ونواته تجمع المهنيين والأحزاب الموالية والحركات المسلحة)، فزادت وتيرة الاحتجاجات وتسيير المواكب والمظاهرات المطالبة بتنحي العسكر من السلطة من طرف عملاء الإنجليز، وتعامل المجلس العسكري مع هذه المظاهرات والاحتجاجات بقوة ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الشباب كما حدث في المظاهرة الأخيرة بتاريخ 17 جانفي 2022م كما جاء في الخبر. فهل هذا الصراع الدائر بين الطرفين والذي يحصد الكثير من الأرواح من الطرفين، هل يستحق أن تسفك لأجله الدماء؟! والذي يجب على أهل السودان وبالذات الشباب الثائر الساعي للتغيير والمطالبين بالحكم المدني والعسكر أن يقفوا عنده مليا، هو أن المشاريع التي تحملها قيادات الصراع كلها مشاريع علمانية لا تمت إلى دينهم بصلة، بل تنتظر التوجيهات والحلول من خارج الإسلام، تحت مظلة الأمم المتحدة، كما جاءت مبادرة فولكر - الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة يونيتامس في السودان - الأخيرة.

إن هذا الصراع الذي أدى لقتل الأبرياء وسفك الدماء، وجعل كل الناس تعاني منه، هو خدمة لتحقيق مصالح الكافر المستعمر، وهؤلاء هم أدواته، والشباب وقوده، فيجب على أهل السودان أن يتبينوا أمرهم فيديروا ظهورهم لكل هؤلاء الحكام الفاشلين عملاء أمريكا والإنجليز والأوروبيين الذين يضعون دماء الشعب السوداني ومقدراته في خدمة هذه الدول الكافرة، فيحسموا أمرهم ويوحدوا صفهم ضد كل هؤلاء العملاء، لا فرق بين فريق وفريق، وأن يعتصموا بحبل ربهم المتين فيهبوا ضد هؤلاء وأولئك فيطيحوا بهم ويقيموا النظام الذي يرتضيه ربهم، دولة إسلامية، خلافة على منهاج النبوة، وإن شعب السودان أهل لكل هذا الخير الذي يحفظ دماءهم ويوحد صفهم ويطرد نفوذ الكفار من بلادهم. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

المخابرات الإسبانية وراء هجوم برشلونة 2017

د. عثمان بخاش

الخبر:

صرح قائد الشرطة الإسبانية السابق هوزيه فيلاريهو أمام المحكمة الوطنية الإسبانية بأن المخابرات الإسبانية دبرت الهجوم الإرهابي الذي وقع في برشلونة في 2017 ونتج عنه مقتل 17 شخصا، وأن رئيس المخابرات الإسبانية أراد من الهجوم "إرسال رسالة تخويف" إلى الكتالونيين عشية إجراء الاستفتاء على الانفصال عن إسبانيا الذي كان مقررا في الأول من تشرين الأول 2017، ولكنه "أخطأ الحساب" (أي في عدد الضحايا). (موقع كاتالونيا نيوز الثلاثاء 2022/1/11).

التعليق:

أسفر الهجوم الذي وقع في مدينة برشلونة في 17 آب 2017 عن مقتل 17 شخصاً وإصابة أكثر من 130 بجروح، حين قاد يونس أبو يعقوب شاحنة بسرعة كبيرة في شارع لاس رامبلاس في برشلونة المكتظ بالمارة داهسا عددا كبيرا منهم. وفي اليوم التالي توجه 5 رجال إلى كامبريلس التي تبعد عن برشلونة مسافة 100 كم إلى الجنوب، وهؤلاء كانوا: شقيق يونس، حسين أبو يعقوب وموسى أوكبير وسعيد علاء والشقيقان محمد وعمر هيشامي، حيث دهست السيارة التي يستقلونها، عددا من المارة في منتجع كامبريلس الساحلي وقتلوا امرأة إسبانية وأصابوا عددا آخر في ذلك الهجوم. ثم كشفت التحقيقات أن هذه الخلية كان يرأسها عبد الباقي الساتي، وهو رجل له ارتباط بالمخابرات الإسبانية التي جندته في 2014 حين كان يقضي عقوبة السجن للاتجار بالمخدرات ثم منعت المخابرات ترحيله إلى المغرب، ومكّنته من أن يصبح إمام جامع، كما ذكر موقع كتالونيا نيوز في 18 تموز 2019. كما ذكر الموقع أن المخابرات الإسبانية كانت على علم بنشاط الخلية المذكورة.

وكان موقع الجزيرة نقل في 17 آب 2017، أن تنظيم الدولة أكد في بيان بثته وكالة أعماق التابعة له أن "منفذي هجوم برشلونة هم من جنود الدولة الإسلامية ونفذوا العملية استجابة لنداءات استهداف دول التحالف الدولي".

ورغم صدور العديد من المطالبات من أحزاب سياسية في كتالونيا للحكومة المركزية في مدريد، بل وللاتحاد الأوروبي، للكشف عن حقيقة هجوم برشلونة والجهة التي وقفت وراءه، إلا أن هذه المطالبات قوبلت بصمت من حكومة مدريد، ثم طواها النسيان حتى جاء تصريح قائد الشرطة فيلاريهو هذا. وطالب كارل بيجديمونت رئيس إقليم كاتالونيا السابق بمحاكمة أجهزة الدولة العميقة التي لا تمانع في سفك دماء الإسبان لتحقيق أهدافها السياسية.

يأتي هذا التصريح ليكشف عن حقيقة مرّة أصبحت واضحة لكل ذي بصيرة ألا وهي سهولة اختراق المخابرات الغربية لصفوف الشباب المسلم الذي يتقد من الغيظ نتيجة ما يراه من أحداث الغزو الغربي المتكرر لبلاد المسلمين، فضلا عن محاربة الحكومات الغربية لشعائر الإسلام ورموزه وتعمد إذلال المسلمين تحت عناوين الاندماج في المجتمعات الغربية. فيقع بعض هؤلاء الشباب ضحية خداع أجهزة المخابرات التي تستخدمهم لتحقيق مآربها الخاصة سواء لتبرير حملات الكراهية ضد المسلمين، أو لتبرير العدوان العسكري لسحق بلاد المسلمين وتدميرها تحت زعم مكافحة الإرهاب. وفي ضوضاء التغطية الإعلامية السامة تضيع الحقائق وتثبت إدانة الطرف المقابل بأقل الجهود، وما 9/11 عنا ببعيد.

النظام المصري بين وهم السلام وخدعة صناعة التاريخ وصياغة المستقبل

سعيد فضل
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

الخبر:

نقلت اليوم السابع الخميس 2022/1/13م، كلمة الرئيس المصري في حفل ختام منتدى شباب العالم والتي قال فيها إننا من نصنع التاريخ، ونصيغ المستقبل، ونعمل في الحاضر، ووحده الإنسان القادر على البناء والهدم بإرادته الحرة، واليوم نحن في أشد الحاجة لاستنهاض العزائم وإنفاذ الإرادة للضمير البشري لتحقيق البناء والتنمية، وتنحية الصراعات جانبا، ونمتلك القدرة على إدارة اختلافنا ليظل العامل باقي مفعم بالإنسانية، وتابع: أنه من أجل هذا اجتمعنا ومن أجل ذلك نعمل وتتجرد إرادتنا لضمان مستقبل أفضل لمصر والعالم بأكملها، فحلم المصريين منذ فجر التاريخ بناء الحضارة الإنسانية وإقرار المحبة، وواصل قائلاً: "الله سبحانه وتعالى هو السلام والعدل، وندعوه بكل قلب يعبده في هذا العالم، أن يهبنا السلام والعدل لكل البشرية"، ثم قال "إنه وشباب مصر يسعى إلى أن يبقى هذا العالم أكثر سلاماً يليق بنا وبأوطاننا"، وتابع: "يهبنا السلام والعدل لكل البشرية ويكلل جهودنا الحثيثة من أجل السلام والمحبة".

التعليق:

من يرى الرئيس المصري ويستمع لحديثه خلال هذا المنتدى عن صياغة المستقبل ويعاين كم الإنفاق على مثل تلك الاحتفاليات وغيرها من الأمور التي لا طائل منها لا يظن أنه نفسه الرئيس الذي كان قبل أيام يتحدث عن الزيادة السكانية ويتهمها بالتهام التنمية ويتوعد المقبلين على الزواج بحذفهم من قائمة الـ50 جنيه دعم لبطاقة التموين، وكأنه ليس هو من رد على المرأة الأسوانية التي تقول إن لها ستة أبناء لا تستطيع إعاشتهم بأنه لديه 100 مليون لا يستطيع إعاشتهم، نعم فهناك خطابان لدى الرئيس المصري؛ خطاب للشارع يخاطب به أهل مصر المغلوبين على أمرهم، وخطاب آخر يخاطب به العالم ويسوق به نفسه كحارس لعلمانية الدولة وداعية لتجديد الإسلام وسلخه من عقيدته

السياسية ورأس حربة في الصراع مع الإسلام نفسه ومن يعملون لتطبيقه ليصبح منهج حياة الناس كما أراد الله.

إن أي نهضة وأي حضارة بل وأي حياة كريمة لا يمكن أن تؤسس بمعزل عن العقيدة ولا أن تكون بلا أساس فكري قوي وثابت حتى لو كانت حتى يكتب لها الوجود والبقاء والاستمرار في الحياة، فالنهضة لا تقوم بدون عقيدة وأفكار وقوانين تنبثق عن هذه العقيدة وتبنى على أساس ما تفرع عنها من أفكار، وحتى تدوم النهضة وتستمر في إمداد الناس بالحياة الكريمة وتضمن لهم مستقبلا مشرقا يصبح فيما بعد تاريخا ناصعا، يجب أن تكون العقيدة صحيحة موافقة لفطرة الإنسان ومقنعة لعقله حتى لا تموت مبكرا كما حدث مع الاشتراكية ودولتها التي لم تكمل المئة عام وكما هو حال الرأسمالية التي تغرق وتغرق العالم معها، فكلتاهما بنيتا على أساس فكري خاطئ وهو النهج نفسه الذي يدعو الرئيس المصري لتبنيه رغم ثبوت فشله في علاج مشكلات الناس، بل أصبح هو نفسه سبب أزماتهم وسبب ضياع مستقبلهم وفقدانهم للأمن والسلام والحياة الكريمة، فأي حياة كريمة يمكن أن تتحقق في بلد ينهب الغرب ثرواته كاملة، بلد موارده تقريبا كلها من جيوب الناس وتقتطع من أقواتهم، بلد يمن فيها الحاكم على من تجب عليه كفالتهم بفتات ما يلقى لهم، بينما هو يعلم تماما كم ينهب من ثرواتهم وكونه كفيلاً بأن يغنيهم عن دعمه المشؤوم، ولهذا فلا توجد غير عقيدة واحدة تملك القدرة على إيجاد نهضة حقيقية وحياة كريمة وتنمية مستدامة ومستقبل مشرق وناصع، ألا وهي عقيدة الإسلام التي تنسجم مع مصر وأهلها وتعبر عنهم وعن فطرتهم، وقد سبق للإسلام أن طبق في مصر قرونا طويلة كانت مصر في ظله تنعم بالأمن والسلام ويعيش أهلها خير حياة لا فرق فيها بين مسلم وغير مسلم ولا غني وفقير، والشواهد على ذلك كثيرة نراها في القاهرة ومبانيها التي لا زالت تحدثنا عن رقي من حكموها بالإسلام ولم نشعر بالطائفية ولم نسمع مصطلح الأقلية إلا عند سيطرة الغرب واستعماره لبلادنا بنفسه وبجنوده أو بوكلائه من حكام بلادنا العملاء.

إن الحياة الكريمة والمستقبل والسلام والأمن أشياء يستحيل أن تضمنها الرأسمالية التي تكرس الفقر والطبقية وتعطي للأغنياء حق تملك الثروات واحتكار منابعها دون باقي الناس، فكل من يعيش في ظل الرأسمالية حياته ضائعة ولا أمن له ولا سلام، وبالطبع مستقبله مجهول، والضمان الوحيد لتحقيق هذه الأشياء يكون باقتلاع الرأسمالية وأدواتها ورموزها ومنفذيها، ما يعني وجوب اقتلاع هذا النظام برأسه وجذوره واستئناف الحياة الإسلامية التي عاشها أهل مصر من جديد في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وهذا الأمر ليس صعبا على الإطلاق فهو يحتاج إلى مشروع دولة حقيقي يقوم عليه مخلصون من أبناء الأمة واعون عليه وقادرون على تطبيقه، وقد كفا حزب التحرير الأمة كلها مؤونة هذا العمل ولا ينقصهم غير نصرة صادقة من أبناء الأمة المخلصين في الجيوش الذين يرون حال الناس ويشعرون بكم معاناتهم في ظل الرأسمالية وأدواتها من الحكام العملاء، فمن منهم يحمل راية رسول الله ﷺ وسيفه بحقه، فينصر الإسلام ورجاله ويعيد للإنسان كرامته ومستقبله ويضمن له أمنه وسلامه وحياته الكريمة بإقامة دولة الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؟ فمن ينصر الإسلام إن لم يكن أنتم يا جند الكنانة؟ ومن له غيركم؟ ومن أولى بنصره منكم؟ ألا فلتصدقوا الله في أنفسكم غضبة لله ودينه وكتابه تزلزل الدنيا وتعلي راية الإسلام في الأرض وليرى الله بها منكم ما يحب ويرضى اللهم آمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

لبنان:

بين دهاليز المحاصصات السياسية تغيب الإنسانية ويبقى الشعب رهينة هؤلاء البعض

رنا مصطفى

الخبر:

كتبت صحيفة الشرق الأوسط تقول: أعلن حزب الله وحركة أمل مساء أمس موافقتهما على العودة إلى المشاركة في أعمال مجلس الوزراء من أجل إقرار الموازنة العامة للدولة ومناقشة خطة التعافي الاقتصادي، وذلك بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تعطيل جلسات المجلس إثر اعتراض الحزب والحركة على إجراءات المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، ورحب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بهذا الإعلان، وقال إنه سيدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد فور تسلّم مشروع قانون الموازنة من وزارة المال. (الوكالة الوطنية للإعلام)

التعليق:

لن أتناول الخبر من ناحية التحليلات السياسية، وهل أن هناك تغييرا أو تعديلا في النهج السياسي الأمريكي في المنطقة وكيفية التعاطي مع الملف اللبناني من ناحية هذه السياسة الغربية، وذلك لأن لبنان ومنذ نشأته هو كيان غير سيادي وكل ما يحدث ويجري فيه هو عبارة عن تحريك أحجار ولعب أدوار في لعبة الشطرنج الدولية التي تتحكم برسم وتنفيذ الخطط على مر العهود.

3 أشهر من تعطيل الحكومة واستحالة انعقادها، خاصة خلال تفاقم الأزمات المعيشية التي يعاني منها الناس، يجعلنا نتساءل: ما هي المعايير الفعلية لتشكيل هذه الحكومات المتعاقبة؟

عند كل تشكيل حكومة وتعيين وزراء، والذي يدوم في غالب الأحيان شهوراً طويلة، تُرفع خلالها شعارات "ضرورة اختيار الكفاءات وأصحاب الخبرات"، مع إيهام الناس أن ذلك له الأولوية القصوى لدى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف، وأن هذا التأخير الحاصل هو في النهاية يصب لصالحهم! فتطول المشاورات لتتمخض الحكومة بتوزير وزراء حسب المحاصصات السياسية، على قاعدة لا حكومة بدون تأمين حصة فلان وعلّان من هؤلاء الطغمة السياسية الحاكمة! فحصة رئيس الجمهورية وكتلته يجب تأمينها قبل حصة رئيس الحكومة، وحصة المكون الشيعي قبل حصة المكون السني، وحصة المكونات النصرانية قبل حصة الدروز وغيرها من الحصص الفاعلة أو الهامشية أو الثانوية القائمة في هذا الكيان الهزيل.

يتم تشكيل الحكومة كما في كل مرة ليس على قاعدة "الرجل المناسب في المكان المناسب" كما يروجون له أثناء التشكيل، بل على قاعدة "الرجل المخلص في المكان المتفق عليه طائفيا". ولنقس على هذا الأمر كل التعيينات الإدارية الحاصلة في البلد، بدءاً من تعيين حارس للأحراج وصولاً لتعيين منصب مدير عام، حتى بتنا ننتظر أو أصبحنا فعلا على أعتاب حجز أسرّة المستشفيات وفق هذه المحاصصات السياسية والتبعية الحزبية أو الطائفية، وهو ليس بالأمر المستحيل في هذا البلد بل هو واقع ممكن الحصول.

إن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الحالية لهي خير دليل على ما أسلفنا ولا سيما وقد جاءت بعد أكثر من 8 أشهر من مشاورات عقيمة على حصص توزيرية بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف آنذاك سعد الحريري، ليُطلق على حكومة ميقاتي أنها "حكومة إنقاذ" وأنها ستعالج العديد من القضايا العالقة والتي من أهمها وقبل القضايا المعيشية، إجراء الانتخابات النيابية. لتصبح حكومة ميقاتي الإنقاذية وبفعل هذه المحاصصات السياسية التابعة لمختلف المكونات الطائفية والحزبية في البلد وبعد حجز انعقادها من قبلهم لأكثر من 3 أشهر "حكومة تعطيل" لشؤون الناس في تأمين احتياجاتهم التي باتت معدومة بفعل تطبيق سياسة التجويع والتضييق عليهم مقابل تحقيق مكاسب سياسية والتي تتجلى مؤخرا بضرورة الفوز بالانتخابات النيابية المزمع عقدها خلال الأشهر القادمة.

كل ذلك وما زالت الناس تتوهم بأن تغيير الحال يتم بتغيير الأشخاص وتوزيع الحقائب السيادية ليكون هذا المكوّن أقوى من ذاك، فبين تعيين وزير وتغيير وجه نائب يضيع الحق ويسود الظلم والفساد، فلا عدل ولا أمن وأمان ما دامت مقدراتنا ورقابنا في أيدي الظالمين العابثين بأرواحنا ولقمة عيشنا، فسيظل هذا حالنا بل والأسوأ ينتظرنا ما دمنا بعيدين عن نهج قرآننا في التغيير وهو القائل سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

الطّريقة بين الزّيغ والحقيقة 3/4

ومهما يدعّم أنّ هذه الطّريقة المتمثّلة في المرحليّة الثلاثية منصوص عليها شرعًا بوحي من الله أنّ انطلاق المرحلة أو الانتقال من مرحلة إلى أخرى كان بإيعاز قرآني مصحوب بخطوات عمليّة نبويّة: فمرحلة التّثقيف كنت استجابة لقوله تعالى (يا أيّها المدثّر قم فأنذر)، والانتقال إلى مرحلة التفاعل كان نزولاً عند قوله تعالى (فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين)، وكذلك الانتقال إلى مرحلة استلام الحكم عبر عمل طلب النّصرة كان أيضًا بإيعاز من الوحي: فعن ابن عبّاس رضي الله عنه أنّ عليًا كرّم الله وجهه قال (لمّا أمّر الله نبيّه أن يعرض نفسه على قبائل العرب خرج وأنا منه وأبو بكر إلى مِنى)..كما أنّ تفاصيل هذه المراحل وأعمالها المخصوصة كانت هي الأخرى بتنصيص من الوحي بحيث أنّ طبيعة الخطاب القرآني والنّبوي تتغيّر استجابةً لكلّ مرحلة: فالله تعالى هو الذي نصّ على أن تكون مرحلة التثقيف سريّة (وأنذر عشيرتك الأقربين) وهو الذي أمر رسوله بتأسيس كتلة في تلك المرحلة (ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)..وما أن وقع الانتقال إلى مرحلة التفاعل حتّى تغيّر الخطاب القرآني ـ مضمونًا ولهجةً ـ من خطاب توحيد عقائديّ ليّن مشوب بالوعظ والتذكرة والقصص القرآني، إلى خطاب قويّ شديد اللّهجة متهجّم على قريش وما تقترفه من أكل الرّبا ووأد البنات وتطفيف الكيل ومقارفة الزّنا، ومتحامل على سادتها وزعمائها يسفّه أحلامهم وآبائهم ويتوعّدهم بالعذاب ويفضح كيدهم ومكرهم وتآمرهم: فمن معالم الصّراع الفكري في القرآني قوله تعالى (وإذا الموؤودة سُئلت بأيّ ذنب قُتلت ـ أتعبدون ما تخلقون والله خلقكم وما تعملون ـ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلقت..)..ومن معالم الكفاح السياسي في القرآن والسنّة الدّعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام: قال تعالى (كنتم خير أمّة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وقال صلّى الله عليه وسلّم (سيّد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنصحه فقتله)، وكذلك مهاجمة رؤوس الشرك وتعريتهم على غرار قوله تعالى (همّاز مشّاء بنميم ـ عُتلّ بعد ذلك زنيم ـ تبّت يدا أبي لهب ـ إنّ شانئك هو الأبتر)..ومن معالم تبنّي مصالح الأمّة وكشف مخطّطات الأعداء تنبيه المسلمين لما خفي عنهم من أمور السياسة مثل قوله تعالى (غُلِبت الرّوم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وبيان مكر الكفّار بالمسلمين (ومكروا مكرًا ومكرنا مكرًا)، وقد تبنّى الرّسول صلّى الله عليه وسلّم مصلحة الأعرابيّ الذي ماطله أبو جهل في ثمن الجمل..

نبذ العمل المادّي

ولم يكن صبر المسلمين على الأذى وعدم قيامهم بالأعمال الماديّة قبل قيام الدّولة بمعزل عن الوحي أيضًا: قال تعالى (واصبر وما صبرك إلاّ بالله) ولمّا استأذن أهل العقبة الثانية الرّسول في الإغارة على أهل منى بالسّيوف كان ردّه (لم نؤمر بعد بذلك) أي أنّ الوحي نهاهم عن العمل المادّي قبل قيام الدّولة..وهنا لسائل أن يسأل :لماذا صبر عليه الصّلاة والسلام على أذى قريش وثبّت على طريقته السلميّة ولم يقم بالعمل المادّي مع قدرته عليه..؟؟ لماذا لم ينشئ جماعة تغتال سرًا من يقف سدًا منيعًا أمام الدّعوة مثل أبي لهب وأبي جهل والوليد بن المغيرة وغيرهم..؟؟ لماذا لم يعرض على أبي ذرّ الغفاري أن ينشئ مع من أسلم من قومه جماعةً لقطع طريق التجارة على أهل مكّة وأخذ أموالهم وإنهاكهم اقتصاديًا ،ألم يكن ذلك دأب غفار في الجاهليّة..؟؟ ألم تكن زوجه خديجة رضي الله عنها صاحبة أموال كثيرة وأبو بكر موسرًا وعثمان غنيًا ،فلِم لم يقم عليه الصّلاة والسلام بتمويل كتيبة من الرّجال الأشدّاء الأقوياء من أمثال عمر بن الخطّاب وحمزة والزّبير بن العوّام وسعد بن أبي وقّاص..تعلن الحرب على قريش في سبيل إقامة الدّولة الإسلاميّة..؟؟ ألم يُحاصَر النبيّ عليه الصلاة والسلام مع قومه في شعب أبي طالب، فلماذا لم يتحالف هو وصحابته مع بني هاشم ويعلنها حربًا عسكريّة ضدّ سائر قريش..؟؟ لماذا استمرّ يعرض دعوته على القبائل ويطلب النّصرة منهم رغم قدرته على القيام بالأعمال الماديّة العسكريّة، ألا يدلّ ذلك على أنّ الاكتفاء بالأعمال الفكريّة السياسيّة من الطريقة ويجب علينا أن نلتزم بها..؟؟

تبديد التّلبيس

بهذا نكون قد أثبتنا بالأدلّة الشّرعيّة أنّ الإسلام حدّد طريقة أي كيفيّة دائميّة لاستئناف الحياة الإسلاميّة، كما أثبتنا وجوبها بالاستدلال الأصوليّ الفقهي: فهي أحكام شرعيّة واجبة الاتّباع مستنبطة من الأدلّة التّفصيليّة بعمليّة اجتهاديّة صحيحة، ناهيك وقد تظافر في التّنصيص على وجوبها مصدران تشريعيّان هما الكتاب والسّنة..وعليه فالالتزام بطريقة حمل الدّعوة لإقامة دولة الإسلام هو عبادةٌ تمامًا كإقامة الصّلاة، لأنّ التعبّد لا يقتصر على العبادات فحسب، بل هو أوسع من ذلك ويشمل كلّ عملٍ يرضي الله أي كلّ عملٍ يُتقيّد فيه بالحكم الشّرعي، وكما يكون ذلك في أحكام الفكرة (أداء الحكم وإقامته) يكون أيضًا في أحكام الطّريقة (كيفيّة أداء الحكم وإقامته)..وهذه الطّريقة إلى جانب كونها شرعيّة فهي السّبيل الوحيدة لاستئناف الحياة الإسلاميّة وليست أسلوبًا ظرفيًا يختلف باختلاف الزّمان والمكان والملابسات: فقد عالجت سُنّة اجتماعيّةً كليّةً ثابتةً لا تتغيّر ولا تتبدّل مادام الإنسان إنسانًا وما دامت المجتمعات البشريّة قائمةً (رفض الأفكار الجديدة ـ محاربة حملتها والتصدّي لهم ـ لا يتحوّل السّلطان إلاّ بتحوّل الأفكار ـ العمل لتحويل السّلطان لا يكون فرديًا بل في كتلة ـ الفكرة لا تصارعها إلاّ فكرة ضديدة ـ إيجاد الرّأي العامّ لا يكون إلاّ بالصّراع الفكري والكفاح السّياسي والتّثقيف الفردي والجماعي وتبنّي مصالح النّاس ـ دخول المجتمعات لا يكون إلاّ بتحطيم المفاهيم والمقاييس والقناعات المتحكّمة فيها ـ وجوب الاستناد إلى القوّة الماديّة لإقامة السّلطان ـ طريقة إيجاد الأفكار الجديدة في الواقع هي الحكم..) وهي كلّها سنن اجتماعيّة ثابتة لا تتخلّف وليست أحداثًا ظرفيّة طارئة آنيّة لأنّها مرتبطة بطبيعة الكائن البشريّ والمجتمعات الإنسانيّة..فالمسألة ليست افتراضيّة تقديريّة حتّى نقول (لو أنّ قريشًا آمنت لتبعتها العرب ولما احتاج الرّسول إلى طلب النّصرة والهجرة وإقامة الدّولة) فـ(لو) هذه تفتح باب الشيطان ولو فتحناه علينا لما ثبت ولا صحّ من الإسلام شيء..والمسلم الصّادق يجب أن يتحلّى بعقليّة تشريعيّة ويجب أن يفهم الآية أو الحديث والأثر فهم تقديس ويجب أن يتعامل مع المنجز والحاصل من سيرة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام بوصفه حاضنة تشريعيّة مجسّدة لمراد الله تعالى وتقديره: فهفم آيات القرآن الكريم مرتبط ارتباطًا عضويًا بأسباب نزولها، يقول تعالى (وقرآنًا فرقناه لتقرأه على النّاس على مكثٍ ونزّلناه تنزيلاً) أي جعلنا نزوله مفرّقًا منجّمًا حسب الوقائع والأحداث وإجابات السّائلين حتّى يعي المتلقّي مقصوده..وقس على ذلك السّيرة النّبويّة المشرّفة فهي أعمال وأقوال وتقريرات الرّسول الأكرم منزّلةٌ على الوقائع الجارية، فالوحي له مناط ينطبق عليه وهذا المناط جزء من الوحي لأنّ الحكم متعلّقٌ به وهو الذي يمكّننا من فهم مقصد الشّارع من الحكم الذي شرعه..

المداومة قرينة على الوجوب

صحيح أنّ أحكام الطّريقة أكثرها اجتهاديّة ظنيّة وقليل منها القطعيّ، ولكنّ هذا ليس خاصًا بها ولا مقصورًا عليها بل هو شأن غالبيّة الأحكام الشّرعيّة سواء ما تعلّق منها بالفكرة أم بالطّريقة، وهذا ليس طعنًا في حجيّتها فوحدها العقائد هي التي تؤخذ عن يقين ولا يجوز فيها الظنّ لأنّها تتطلّب الإيمان أي التصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل وهذا يقتضي القطع واليقين..أمّا الحكم الشّرعي فهو خطاب الشّارع المتعلّق بأفعال العباد ويكفي فيه الظنّ: فلأجل اعتبار الفكر معالجة يكفي الدّليل الظنّي، إمّا لأجل التصديق بوجود واقع الفكر فلا بدّ من الدّليل القطعي..وعليه فالأحكام الشرعيّة يجوز أن تؤخذ بخبر الآحاد بل وبشبه الدّليل، فالرّسول صلّى الله عليه وسلّم أخبر بحكم شرعيّ (تحويل القبلة) بواسطة شخصين أي بخبر آحاد ظنّي بينما التواتر المفيد للقطع يقتضي رواية ثلاثة أشخاص فما فوق عن مثلهم..ونحن حين نستدلّ بمداومة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام على فعل ما للحكم بوجوبه فهذا استدلال أصوليٌّ فقهيّ ظنّي لإثبات حكم شرعيّ من أحكام الطّريقة وهذا جائزٌ ويحتاج إلى تفصيل: فليس مجرّد تكرار الفعل هو الذي يدلّ على وجوبه بل القرينة على الوجوب هي المشقّة، فتكرار الفعل والمداومة عليه مع ما فيه من مشقّة هو الذي يفيد الوجوب، لأنّ ذلك مخالفٌ لدأب رسول الله وعادته، فعن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت (ما خُيّر رسول الله بين أمرين قطّ إلاّ أخذ أيسرهما ما لم يكن إثمًا) بمعنى أنّه إذا خُيّر عليه الصلاة والسلام بين أمرين ولم يأخذ بأيسرهما وداوم على الأمر الشاق وثبت عليه وتحمّل أذاه وعنته فهذا معناه أنّ الأمر الشاقّ واجب والأمر السّهل إثمٌ وإلاّ لكان اختاره، بخلاف مداومته على السّنن المؤكّدة مثلاً فلا يجعل منها ذلك واجبةً لأنّها لا مشقّة فيها..

تحمّل الأذى والمشقّة

وبالرّجوع إلى الكيفيّة التي حمل بها الرّسول دعوته وأقام عليها دولته نتبيّن بوضوح حجم المعاناة والمشقّة والعنت والأذى البليغ الذي كابده الرّسول وتحمّله دون أن يحيد عنها قيد أنملة: فقد ثبت عليها صلّى الله عليه وسلّم في كلّياتها ومراحلها الكبرى ولم يتحوّل عنها حتّى عندما أغرته قريش بالأيسر والأسلم والأسرع (أن يملّكوه عليهم ـ أن يجعلوه أغناهم ـ أن يعبد إلههم عاما ويعبدوا إلهه عاما) وكان بإمكانه أن يقبل ذلك فيحكمهم أو يشاركهم في الحكم أو يتنازل عن بعض ما أنزل إليه ويستغلّ ذلك ويوظّفه لصالح دعوته ولكنّه أجابهم (والله يا عمّ لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما فعلت حتّى يظهره الله أو أهلك دونه)..كما ثبت عليها في تفصيلاتها وجزئيّاتها فجهر بالدّعوة وتحمّل الكفاح وواجه عتاة المشركين وهاجمهم وسفّه أحلامهم وآبائهم وعرض نفسه على القبائل إحدى وعشرين مرّة، وقد أوذي في سبيل ذلك: فقد استُهزئ به وأُغمِز له القول وبُصِق في وجهه الشريف وديست رقبته الشريفة وهو ساجد وأُلقي عليه سلا جزور نتن ودُفِي في شعاب مكّة هو وقومه وعُذّب أصحابه وقُتِل بعضهم وأُغري به الصّبيان والعبيد وأُدميت قدماه الشّريفتان..ولكنّه ثبت على طريقته تلك ولم يغيّرها رغم المشقّة والعنت والأذى الشّديد، وهذا في الاستدلال الأصوليّ الفقهي قرينةٌ على الوجوب..

طلب النّصرة من الجيش

لقد طلب صلى الله عليه وسلّم النّصرة من القبائل القويّة ذات الشّوكة القادرة على احتضان الدّعوة وإيصال الإسلام إلى الحكم، وكان لا يطلبها منهم إلاّ بعد أن يعرض عليهم الإسلام والإيمان بنبوّته ورسالته..وكان يتحرّى الشّوكة والقوّة في الأطراف التي

يتقصّدها (كيف القوّة فيكم..؟؟ كيف المنعة فيكم..؟؟) وإذا تبيّن له ضعفهم وعدم قدرتهم على المناكفة العسكريّة فإنّه لا يطلبها منهم ويأمرهم بالعودة إلى قبائلهم وانتظار أمره كما فعل مع أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه.. فمناط الحكم في طلب النّصرة هو القوّة والشّوكة والقدرة على القتال والمجابهة العسكريّة، وهذه كانت زمن الرّسول متوفّرة في القبائل الكبرى..أمّا في عصرنا الحاليّ فقد تتوفّر في جهة أمنية أو عسكريّة أو رئاسيّة أو قبليّةٍ مسلّحة على غرار القبائل الأفغانيّة أو اللّيبيّة أو اليمنيّة.. وقد طلب حزب التّحرير النّصرة من كلّ هؤلاء وركّز على الجيش والمؤسّسة العسكريّة لأنّها هي التي تمثّل فعلاً القوّة والشّوكة في مجال عمله..ولا يقال هنا إنّ المؤسّسة العسكريّة العربيّة قائمة على عقيدة عسكريّة معادية للفكر الدّيني تقمع الحركات الإسلاميّة وتعتبرها عدوّةً لها وأنّها غير مهيّأة نفسيًّا وإيديولوجيًّا لتقديم النّصرة ،فهذا كان واقع القبائل العربيّة زمن البعثة، ورغم شركها وخضوعها لقريش ومناكفتها للرّسول اتّصل بها صلّى الله عليه وسلّم وعرض عليها الإسلام وطلب منها النّصرة وقد استجابت له الأوس والخزرج..فيجب التّفريق هنا بين المؤسّسة العسكريّة بوصفها موالية للاستعمار ومحاربة لله ولرسوله وبين الأفراد العسكريّين بوصفهم مسلمين يمكن مخاطبة العقيدة الإسلاميّة فيهم واستمالتهم، فهم كسائر المسلمين معنيّون بالأحكام الشرعيّة ومن واجبنا إبلاغهم الدّعوة وطلب النّصرة منهم لاسيّما ذوو المراتب العليا والمراكز العسكريّة الحسّاسة القادرون على اختطاف المؤسّسة العسكريّة وتوجيهها وتوظيفها لتحقيق المشروع الإسلاميّ.. وليس هذا ضربًا من الوهم والخيال والمحال الذي يتعذّر إيجاده في الواقع، فقد أوشك الحزب على تحقيق ذلك عمليًّا عدّة مرّاتٍ في الأردن والعراق ومصر.. (يتبع)

مع القرآن الكريم

(وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا)

قال تعالى: (وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ٧٣ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ٧٤ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا ٧٥ وَإِن كَادُواْ لَيَسۡتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ لِيُخۡرِجُوكَ مِنۡهَا وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا ٧٦) [الاسراء: 73-76].

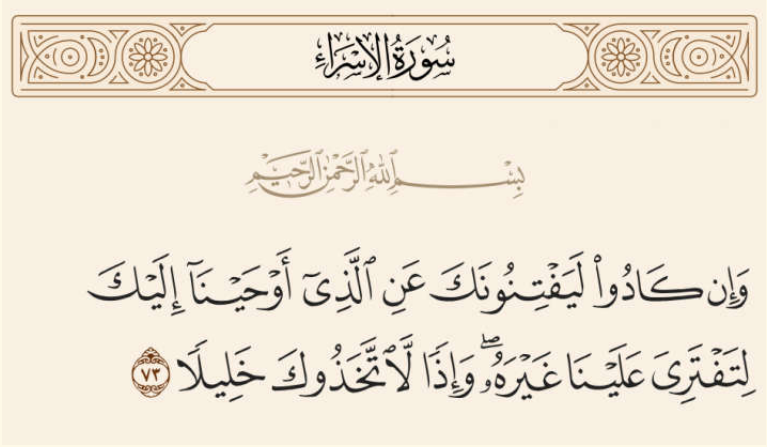

جاء في ظلال القرآن لسيد قطب (رحمه الله):

«يعدد السياق محاولات المشركين مع الرسول صلى الله عليه وسلم وأولها محاولة فتنته عما أوحى الله إليه؛ ليفتري عليه غيره، وهو الصادق الأمين. لقد حاولوا هذه المحاولة في صور شتى؛ منها مساومتهم له أن يعبدوا إلهه في مقابل أن يترك التنديد بآلهتهم وما كان عليه آباؤهم. ومنها مساومة بعضهم له أن يجعل أرضهم حرامًا كالبيت العتيق الذي حرمه الله. ومنها طلب بعض الكبراء أن يجعل لهم مجلسًا غير مجلس الفقراء؛ والنص يشير إلى هذه المحاولات ولا يفصلها؛ ليذكر فضل الله على الرسول في تثبيته على الحق، وعصمته من الفتنة، ولو تخلّى عنه تثبيت الله وعصمته لركن إليهم فاتخذوه خليلًا، وللقي عاقبة الركون إلى فتنة المشركين، وهي مضاعفة العذاب في الحياة والممات، دون أن يجد له نصيرًا منهم يعصمه من الله. هذه المحاولات التي عصم الله منها رسوله، هي محاولات أصحاب السلطان مع أصحاب الدعوات دائمًا، محاولة إغرائهم لينحرفوا – ولو قليلًا – عن استقامة الدعوة وصلابتها، ويرضوا بالحلول الوسط التي يغرونهم بها في مقابل مغانم كثيرة .ومن حملة الدعوات من يُفتن بهذا عن دعوته لأنه يرى الأمر هينًا، فأصحاب السلطان لا يطلبون إليه أن يترك دعوته كلية، إنما هم يطلبون تعديلات طفيفة ليلتقي الطرفان في منتصف الطريق، وقد يدخل الشيطان على حامل الدعوة من هذه الثغرة، فيتصور أن خير الدعوة في كسب أصحاب السلطان إليها ولو بالتنازل عن جانب منها! لكن الانحراف الطفيف في أول الطريق ينتهي إلى الانحراف الكامل في نهاية الطريق .وصاحب الدعوة الذي يقبل التسليم في جزء منها ولو يسير، وفي إغفال طرف منها ولو ضئيل، لا يملك أن يقف عندما سلم به أول مرة؛ لأن استعداده للتسليم يتزايد كلما رجع خطوة إلى الوراء! والمسألة مسألة إيمان بالدعوة كلها .فالذي ينزل عن جزء منها مهما صغر، والذي يسكت عن طرف منها مهما ضؤل، لا يمكن أن يكون مؤمنًا بدعوته حق الإيمان. فكل جانب من جوانب الدعوة في نظر المؤمن هو حق كالآخر، وليس فيها فاضل ومفضول، وليس فيها ضروري ونافلة، وليس فيها ما يمكن الاستغناء عنه، وهي كل متكامل يفقد خصائصه كلها حين يفقد أحد أجزائه، كالمركب يفقد خواصه كلها إذا فقد أحد عناصره. وأصحاب السلطان يستدرجون أصحاب الدعوات؛ فإذا سلموا في الجزء فقدوا هيبتهم وحصانتهم، وعرف المتسلّطون أن استمرار المساومة، وارتفاع السعر ينتهيان إلى تسليم الصفقة كلها! والتسليم في جانب ولو ضئيل من جوانب الدعوة لكسب أصحاب السلطان إلى صفها هو هزيمة روحية بالاعتماد على أصحاب السلطان في نصرة الدعوة. والله وحده هو الذي يعتمد عليه المؤمنون بدعوتهم. ومتى دبت الهزيمة في أعماق السريرة، فلن تنقلب الهزيمة نصرًا؛ لذلك امتن الله على رسوله صلى الله عليه وسلم أن ثبته على ما أوحى الله، وعصمه من فتنة المشركين له، ووقاه الركون إليهم – ولو قليلًا – ورحمه من عاقبة هذا الركون، وهي عذاب الدنيا والآخرة مضاعفًا، وفقدان المعين والنصير(إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا). وعندما عجز المشركون عن استدراج الرسول إلى هذه الفتنة حاولوا استفزازه من الأرض – أي مكة – ولكن الله أوحى إليه أن يخرج هو مهاجرًا، لما سبق في علمه من عدم إهلاك قريش بالإبادة (وَإِن كَادُواْ لَيَسۡتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ لِيُخۡرِجُوكَ مِنۡهَا وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا) ولو أخرجوا الرسول عنوة وقسرًا لحلّ بهم الهلاك (وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا) فهذه هي سنة الله النافذة، (سُنَّةَ مَن قَدۡ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِن رُّسُلِنَاۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلٗا ٧٧) ولقد جعل الله هذه سنة جارية لا تتحول؛ لأن إخراج الرسل كبيرة تستحق التأديب الحاسم، وهذا الكون تصرفه سنن مطردة، لا تتحول أمام اعتبار فردي، وليست المصادفات العابرة هي السائدة في هذا الكون، إنما هي السنن المطردة الثابتة. فلما لم يرد الله أن يأخذ قريشًا بعذاب الإبادة كما أخذ المكذبين من قبل، لحكمة علوية، لم يرسل الرسول بالخوارق، ولم يقدر أن يخرجوه عنوة، بل أوحى إليه بالهجرة، ومضت سنة الله في طريقها لا تتحوّل.

السودان:

مبادرة اليونيتامس بين حبائل المستعمر وطوق النجاة

أحمد رشاد

في الثامن من كانون جانفي 2022م، أطلق المبعوث الأممي، رئيس بعثة اليونيتامس للسودان، الألماني الجنسية فولكر بيرتس مبادرة لجمع الفرقاء السياسيين في السودان إلى الحوار للخروج من الأزمة السياسية الحالية، وتهدف هذه المبادرة في نهايتها لاستعادة مسار التحول الديمقراطي وصولا لحكم مدني كامل في نهاية المطاف.

لقد وجدت هذه المبادرة فور الإعلان عنها ترحيبا كبيرا من دول عدة كأمريكا وبريطانيا ومصر والسعودية والإمارات ومنظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية.

إلا أن الوسط السياسي في السودان بدا منقسماً إلى مؤيد للمبادرة، ومرحب بها بشروط، وأيضاً رافضين باعتبارها شرعنة لانقلاب البرهان. أما المحللون والمراقبون للوضع فقد اختلفت رؤاهم حولها بين مشكك بفاعليتها لفك حالة الاحتقان للمشهد، وبين متفائل باعتبارها ستحدث ثقبا في أفق الانسداد السياسي. على العموم هنالك العديد من الأسئلة المطروحة في الساحة التى تحتاج إلى إجابات بخصوص هذه المبادرة، ولكن قبل الخوض في تفاصيل البحث وحتى نضع الأمور في نصابها، نحتاج أولا إلى تثبيت بعض الحقائق المهمة التي ستعيننا على رؤية الواقع بشكل أوضح.

أولاً: إن جوهر الصراع اليوم في السودان ليس صراعا بين العسكر والمدنيين وإن كان قد تمظهر بذلك، وإنما هو صراع دولي على المصالح بين الدول الاستعمارية، وإن أدوات هذا الصراع هي الحكومات العميلة المرتبطة به والوسط السياسي المضبوع بثقافة الغرب الكافر، وإن الشعب هو وقود هذا الصراع. وما يؤكد هذا الأمر هو التدخل السافر من هذه الدول عبر المبعوثين والسفراء في إدارة شئون البلاد.

ثانيا: بما أن الصراع هو صراع دولي تديره الدول الكبرى أمريكا وبريطانيا من خلف الكواليس، فلا يمكن فهم تحركات الساسة والقادة بمعزل عن تحركات تلك الدول ومصالحها، لأن هؤلاء الحكام والسياسيين هم ظل هذه الدول وبيادق بيدها تحركهم كيف تشاء.

فأمريكا هي من تدعم العسكر وتقف وراءهم وإن كان موقفها المعلن خلاف ذلك، فالعسكر قاموا بعملية الانقلاب بعد ساعات من لقائهم بالمبعوث الأمريكي جيفري فيلتمان، وكذلك لم تعتبر أمريكا ما قام به البرهان انقلابا حتى لقد جاء على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض نيد برايس: "إن أمريكا لا تعتبر ما قام به البرهان انقلابا عسكريا وإنما سيطرة عسكرية، فكلمة انقلاب تحتاج إلى تقييم قانوني".

وأما قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) ونواته تجمع المهنيين، فإن بريطانيا هي من تقف خلفهم، بل وأمامهم أحيانا، فقد كانت ردة فعلها قوية على إجراءات البرهان، فقد صرح سفيرها بالخرطوم جايلز ليفر "أن بلاده تدين بشدة هذا الانقلاب"، بل ظهر بنفسه في مقطع فيديو بثته صفحة السفارة البريطانية في الخرطوم أدان فيه الانقلاب وحمل العسكر مسئولية المعتقلين ومسئولية إراقة الدماء. ويؤكد ما ذهبنا إليه تحركات السفير البريطاني السابق عرفان صديق في الاعتصام ولقاءاته المشبوهة مع قادة الحراك، وهو الذي استشاط غضبا عندما كشفت جهات خطاب حمدوك للأمم المتحدة لإرسال بعثة سياسية للسودان، كما أن بريطانيا هي من قدمت مشروع القرار للأمم المتحدة برفقة ألمانيا وغيرها. وهذا غيض من فيض لا يسع المقام لذكر المزيد

لبيان عمالة الطرفين كل لسيده، وكل طرف يستخدم أدواته المحلية ويحركها من خلف الكواليس.

ثالثا: إن ما وصل إليه حراك أهل السودان، كان ولا يزال، نتيجة لغياب الوعي السياسي لدى الأمة، الوعي الذي يعني النظر للقضايا والأحداث والأمور من زاوية محددة، وهي زاوية الإسلام باعتباره عقيدة أهل البلد، لأن الوعي هو ما يعصمها من هفوات الغفلة والتضليل السياسي، وأن قمة هذا الوعي هو تحديد عدو هذه الأمة، وهم الكفار المستعمرون، فلا خير يرجى منهم ولا من أعوانهم وعملائهم.

فبعد استصحاب هذه الحقائق ووضعها نصب أعيننا، سنعيد قراءة المشهد، فنقول:

إن الباعث لهذه المبادرة هو حالة الاحتقان السياسي الحاد الذي وصلت إليه البلاد، هذه الحالة التي بدأت بشكلها الحالي منذ إجراءات الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، حين قام البرهان بانقلاب عسكري أطاح بالمدنيين من الحكم، وأعلن حالة الطوارئ وجمد مواد من الوثيقة الدستورية، تلك التي وقعها مع قوى إعلان الحرية، والتي بموجبها تأسست شراكة حكم الفترة الانتقالية. فبعد هذه الإجراءات انفجر الشارع مجددا معيدا المشهد إلى نقطة الصفر، أي إلى ما قبل توقيع الوثيقة في آب/أغسطس 2019.

وبعد شد وجذب كبيرين أدرك العسكر أن الأمور لن تهدأ ولا يمكن استمرار الأوضاع بهذا الشكل، فأوعزت أمريكا للعسكر بإعادة حمدوك للمشهد لتهدئة الأوضاع، حيث التقت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية مولي في بقادة البلاد "وحثتهم على الإفراج عن المسئولين الحكوميين والسياسيين المعتقلين بعد فرض الإجراءات الاستثنائية، وإعادة عبد الله حمدوك إلى منصبه"، وبالفعل بعد خمسة أيام أعلن عن الاتفاق السياسي الموقع في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بين البرهان وحمدوك وعاد الأخير بموجبه رئيسا للوزراء، لكن هذه الخطوة لم تفلح في تهدئة الشارع الذي اعتبر حمدوك خائنا ويعمل تحت إمرة العسكر، ورفع شعارات ثلاثة: لا شرعية ولا شراكة ولا تفاوض، فكان لا بد من إيجاد مخرج آخر.

وتحت ضغط الشارع وبإيعاز من بريطانيا أعلن حمدوك في بث متلفز في 2022/01/02 عن استقالته رسميا بعد أن كان يلوح بها لفترة، الأمر الذي أزم المشهد أكثر فأكثر، ما زاد الضغط بصورة أكبر على جنرالات الجيش عملاء أمريكا.

وبالرغم من محاولة العسكر ترويض الشارع بالقوة، ذلك الأمر الذي ظهر جليا في التعامل الدموي من الأجهزة الأمنية مع المتظاهرين في المواكب، حيث أعملوا آلة القمع العسكرية التي راح ضحيتها قرابة الـ65 قتيلاً حتى الآن - بين 25 أكتوبر حتى 13 جانفي - إلا أنه رغم ذلك لم تخف حدة المظاهرات، بل زادت وتيرتها، فأصبح الوضع متدهوراً، فالعسكر رغم انفرادهم بالسلطة وسيطرتهم على مقاليد الأمور، إلا أنهم لم يسيطروا على الشارع، ولم يستطيعوا تكوين حكومة ولا الإتيان برئيس وزراء، ناهيك عن مجلس تشريعي أو إجراء انتخابات صورية مبكرة تعطيهم الشرعية.

ومع استمرار الوضع بهذا الشكل ودخول المشهد في نفق مظلم، كان لا بد من تحرك أمريكا لإخراج العسكر من مأزقهم، فقد صدر بيان من دول الترويكا (أمريكا وبريطانيا والنرويج) في 2022/01/04م، صرحوا فيه "لن تدعم دول الترويكا والاتحاد الأوروبي العمل الأحادي الجانب لتعيين رئيس وزراء جديد أو حكومة معينة دون مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المدنيين. ولتجنيب مثل هذه النتيجة أي إدخال الدولة في صراع، نحث بشدة كافة الأطراف المعنية على الالتزام بحوار فوري بقيادة السودانيين وميسر دوليا"، وبعد هذا البيان بأربعة أيام أعلن فولكر عن هذه المبادرة.

ومن تدبر كل هذه الأمور نجد أن الهدف من المبادرة هو إلقاء طوق النجاة لعملاء أمريكا بقدر أكبر، وكذلك لعملاء بريطانيا، فالطرفان يسعيان للتهدئة والحوار، وما دل على ذلك، هو ما رشح من أخبار عن جلسة مجلس الأمن غير الرسمية، وذكرت مصادر أن فولكر قد أجاب عن تساؤل بخصوص نجاح المبادرة، قائلا "إن الطرفين نفسيهما يريدان مفاوضات غير مباشرة للمساعدة في حل الأزمة".

فالمبادرة بالنسبة للعسكر هي السبيل لفك الخناق عنهم وتخفيف ضغط الشارع عليهم، وبدرجة أكبر إضفاء الشرعية على موقفهم الراهن، باعتبارهم سلطة معترفاً بها من الأمم المتحدة وليست سلطة انقلابية.

أما بالنسبة للمدنيين فهم يدركون أنهم لن يستطيعوا الجلوس على كرسي الحكم عبر المواكب ولو استمرت الدهر كله، فالمواكب رغم استمراريتها، لكنها فقدت زخمها ودخلت نفق الروتين، فاستمرارها يسبب الإحباط واليأس وتزيد نقمة الشارع بسبب تعطيل معاش الناس وغلق الطرق والجسور، وخاصة مع تلويح العسكر بشيطنة الحراك وجره خارج إطاره السلمي، وأحداث الخميس وتصريحات المستشار الإعلامي للبرهان أبو هاجة تعتبر منعرجا خطيرا ودليلاً على الشيطنة، فزيادة أمد المظاهرات تشكل خطورة على موقف بريطانيا وعملائها، لذلك فالمبادرة هي أيضا طوق نجاة لهم، وبدرجة أكبر هي مدخل لعودة بريطانيا لمشاركة أمريكا في الحكم مرة أخرى، وفق قاعدة خذ وطالب، وما حالة التصعيد الثوري والرفض المعلن للمبادرة من عملائها إلا لرفع سقف التفاوض، ومحاولة إضعاف موقف العسكر لنيل أكبر قدر من المكاسب السياسية.

والخلاصة، إن هذه المبادرة هي حل وسط بين بريطانيا وأمريكا للوصول إلى وفاق لحظي، حتى يرتب كل طرف أوراقه ويستعد للمعركة القادمة. ومن هذا كله نخلص إلى حقيقة واحدة مفادها، أن هذه المبادرة تمثل طوق نجاة للعملاء من أزمتهم، لكن مثل هذه المبادرات المجربة أثبتت فشلها في كل من اليمن وليبيا وسوريا وغيرها ولن تخرج البلاد من أزمتها الحقيقية، إذن فما المخرج؟

إن المخرج الحقيقي وطوق النجاة لأهل هذه البلاد بل والعالم أجمع، يكمن حصريا وقولا واحدا في الإسلام، تطبقه دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي أظل زمانها، والتي سوف تقطع أيدي الكافرين العابثين في بلادنا، وتخلص البشرية جمعاء من فكرة الاستعمار الخبيثة وتقضي على المبدأ الرأسمالي النتن الذي ذاقت البشرية جراء تطبيقه الويلات، وتنشر نور الإسلام وعدله في أرجاء المعمورة بعد أن ملئت ظلما وجوراً، فإلى ذلك ندعوكم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

قراءة جيوستراتيجية في بذور وجذور تغلغل النفوذ البريطاني في بلاد المغرب من أدناه إلى أقصاه (الجزء 2)

مناجي محمد (مجلة الوعي العدد 425)

*الصراع البريطاني الأمريكي على بلاد المغرب:

بعد الحرب العالمية الثانية والآثار الكارثية لأربع سنوات من الاحتلال الألماني على السياسة الاستعمارية الفرنسية، مع التحكم السياسي البريطاني في قرار قوات المقاومة الفرنسية، كانت الحصيلة ضربًا للنفوذ الفرنسي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وانتهت الحرب العالمية الثانية وقد أحكمت بريطانيا قبضتها ونفوذها على هذه البلاد، ساعدها على ذلك ضعف وهوان فرنسا السياسي، وحيرة وارتباك وإخفاق السياسة الأمريكية بعد خروجها من عزلتها لجديد الساحة الدولية عليها، واستمر الوضع حتى منتصف القرن العشرين؛ ولكن بعد سنة 1950م، اختلف الوضع وتغير بشكل جذري وبرز الصراع الاستعماري الأمريكي البريطاني بشكل جليٍّ، ترجمته الحروب المحلية والانقلابات والمؤامرات والمناورات، وظل الصراع يشتد فترة ويخف أخرى حتى استطاعت أمريكا أخذ زمام المبادرة فانكفأت بريطانيا جرّاء ضعفها على مواجهة أمريكا علنًا، وحرصت على الحفاظ على مستعمراتها بالاشتراك معها في مشاريعها ومزاحمتها في السياسة الدولية متى استطاعت. ولم يكن غرب البلاد الإسلامية في منأى عن هذا التنافس والصراع الأمريكي البريطاني.

أما بالنسبة إلى المغرب، فقد كان مؤتمر (آنفا) بالمغرب عام 1943م نافذة أمريكا على غرب البلاد الإسلامية حيث كان لرئيسها روزفلت دور بارز فيه؛ إذ دعا لتنفيذ بنود ميثاق الأطلسي الذي وقّعه الحلفاء في 18 كانون الثاني/يناير 1941م والقاضي بالدفاع عن حق الشعوب في استقلالها وتقرير مصيرها، ثم أصبحت فيما بعد فكرة الاستقلال أسلوبًا سياسيًّا أمريكيًّا للنفاذ إلى مستعمرات أوروبا. اهتمت أمريكا بالمغرب لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، فكان لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت بالملك محمد الخامس خلال مؤتمر (آنفا) ثم اللقاء الثنائي على مأدبة العشاء التي كانت لقاء ثنائيًا بين الرجلين في 22 كانون الثاني/يناير 1943م بداية لاختراق أسوار القصر ونسج خيوط العلاقة الخاصة بساكنه، ثم بعدها ركّزت أمريكا وجودها العسكري ببلاد المغرب عام 1950م عبر قواعدها العسكرية البحرية والجوية (القاعدة الجوية بالقنيطرة وقاعدة بوقنادل قرب سلا وقاعدة بنجرير)، ثم اخترقت جيوب الثوار ضد فرنسا عن طريق المساعدات العسكرية ومدهم بالسلاح عبر قواعدها حقيقة أكدها ثوار مدينة الدار البيضاء، ثم توطّدت العلاقة بين عبد الناصر عميل أمريكا والملك محمد الخامس؛ حيث سُجل تنسيق تام من خلال إنشاء مركز خاص بجيش التحرير المغربي ونظيره الجزائري بمدينة الناظور شمال المغرب، ثم إنزال السلاح المصري من السفينة «دينا» بميناء الناظور عام 1955م، وبعدها وطّدت العلاقة بالقصر، ثم كانت زيارة الملك محمد الخامس للولايات المتحدة الأمريكية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1957م، والتي تم فيها ربط المغرب بالنفوذ الأمريكي، وتم الاتفاق على إثرها مع ملك المغرب محمد الخامس على تسليم طائرات مقاتلة أمريكية للمغرب، وأن يتم إرسال أفواج من الطيارين المغاربة لإجراء التدريب عليها بالولايات المتحدة الأمريكية، وما يرافق هذه المساعدات العسكرية من قروض لشراء الأسلحة وما يستتبعها من شروط سياسية والتزامات تجاه أمريكا. ثم بعد الزيارة أوفدت أمريكا سفيرها المخضرم شارلز يوست، وكان من أبرز موظفي الخارجية الأمريكية ومؤسس السفارة الأمريكية ومصالحها وموظفيها في كل من سوريا ومصر، واعتبر كخبير في القضايا العربية، وكان اختياره وانتقاله للمغرب مؤشرًا على النفوذ الأمريكي الذي استجدّ في بلاد المغرب، وكان إرسال سفير من هذا العيار هو تركيزًا للنفوذ، فقد كان قدومه إلى المغرب سنة 1958م كما كتبت جمعية موظفي الخارجية الأمريكية توصيفًا للسفير شارلز يوست أنه كان جزءًا من الحل، والحل هنا هو السيطرة على البوابة الغربية للبحر الأبيض المتوسط. فسرعان ما أصبح الرجل صديقًا للقصر طوال مدة سفارته (1961-1958)م؛ حتى نقل عن قدماء موظفي السلك الدبلوماسي الأمريكي نقلًا عنه «أن الملك محمد الخامس كان يجالسه بعيدًا عن الرسميات ويدعوه لشرب الشاي ويتناول معه قضايا وسياسات البلد». وتنفيذًا للاستراتيجية الأمريكية في جعل المغرب نقطة ارتكاز للنفوذ الأمريكي في غرب المتوسط عبر الاتفاقيات العسكرية وسياسة المساعدات، وهكذا تم ربط سلاح الجو المغربي عام 1960م بأمريكا حيث كان مجهزًا بالكامل بأسطول من المقاتلات الحربية الأمريكية، فضلًا عن القواعد العسكرية البحرية والجوية الأمريكية بالمغرب، ثم كانت سياسة المساعدات التي اعتمدتها أمريكا كأسلوب استعماري وأدارها السفير الأمريكي بالمغرب ابتداء من 1959م، كالمساعدات الغذائية لمواجهة الجفاف الذي ضرب المغرب، ثم المساعدات التي أشرف على توزيعها الجنود الأمريكيون بقاعدة القنيطرة على المدارس والقرى المجاورة للقاعدة في الستينات. ثم كان ذلك التنسيق التام بين عبد الناصر والملك محمد الخامس في اجتماع 1960م بالبيضاء للشروع في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية واستقبل عبد الناصر استقبال الأبطال، واستمر النفوذ الأمريكي مستحكمًا حتى موت الملك محمد الخامس عام 1961م، بعدها انتزعت بريطانيا المغرب من أمريكا وأعادته إلى دائرة نفوذها بعد تولي الحسن الثاني حكم البلد، ومن دلائل هذا التحول إيفاد الملك الحسن الثاني أخته الأميرة عائشة إلى بريطانيا لعقد اتفاقية جوية مع لندن في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1965م، ثم تولت منصب السفير لدى بريطانيا لحساسية العلاقة، ثم شرعت بريطانيا في تصفية النفوذ الأمريكي بالمغرب باقتلاع وجوده العسكري من البلاد، فكانت سياسة الملك الحسن الثاني خلال الستينات إجلاء القواعد الأمريكية عن المغرب، وكان الإجلاء هو موضوع لقاء الملك الحسن الثاني بالرئيس الأمريكي كينيدي عند زيارته لأمريكا في آذار/مارس 1963م، وكشفت المحادثات عن طبيعة العلاقة المتوترة عبّر عنها تصريح الملك الحسن الثاني «لا تمنى أن تجمع البلدين علاقة تعاون حقيقية غير أنانية»، ثم كانت حرب الرمال بين الجزائر والمغرب عام 1963م، ومساندة عبد الناصر لبن بيلا؛ حيث تم اعتقال ضباط مصريين بعد تعطل مروحيتهم ونزولهم الاضطراري قرب مدينة فكيك شرق المغرب، وكانت حرب الرمال لعام 1963م صراعًا أمريكيًا بريطانيًا بأدوات عسكرية محلية. ثم كانت زيارة وزير الخارجية المغربي أحمد الطيب بنهيمة لأمريكا عام 1965م والتقى وزير الخارجية الأمريكي، وكان الموضوع الأساس للزيارة واللقاء هو جلاء القواعد الأمريكية عن المغرب. وفي نهاية الستينات دخلت العلاقات المغربية الأمريكية نفقًا ضيقًا وتزايدت المطالبات بفرض قيود جديدة على القواعد الأمريكية سعيًا لإجلائها طوال سنة 1970م؛ غير أن الأمريكان كان لهم رأي آخر، ففي 10 تموز/يوليو 1971م، كان للقصر موعد مع أكبر حدث في تاريخه، المحاولة الانقلابية الأولى، ثم بعد فشلها كانت المحاولة الانقلابية الثانية في 16 آب/أغسطس 1972م والتي نفذها الجنرال أوفقير عن طريق سلاح الجو انطلاقًا من القاعدة الأمريكية بالقنيطرة وفشلت هي الأخرى، وكانت أمريكا ضالعة في المحاولتين وذلك الذي أكدته مراسلات السفير الأمريكي بالرباط روكويل ستيوارت إلى وزير خارجية بلاده ووزير الدفاع، والتي تم الكشف عنها بعد أن رفع عنها طابع السرية في 6 أيلول/سبتمبر 2007م، جاء فيها عن اتصال الجنرال أوفقير بالأمريكان وترحيبه بالوجود العسكري الأمريكي في المغرب، ونقل عنه في محادثة مع مسؤول في الجيش الأمريكي قوله بشأن القاعدة الأمريكية بالقنيطرة «طالما أنا هنا فلن تكون لديكم مخاوف بشأن القواعد الأمريكية الموجودة على التراب المغربي» في خلاف وتصادم تام مع سياسة القصر في التخلص من القواعد الأمريكية.

هكذا وبعد فشل المحاولتين الانقلابيتين أصبح الطريق إلى المغرب مغلقًا أمام أمريكا، إلى أن وجدت الفرصة في قضية الصحراء المغربية وحركة البوليساريو لمحاولة اختراق الجدار المغربي من جديد، وكانت الأمم المتحدة وبتأثير من أمريكا قد شكلت بعثة تقصي الحقائق وأرسلتها إلى الصحراء المغربية، ورفعت هذه البعثة تقريرها إلى الجمعية العامة في 9 تموز/يوليو 1975م توصي باستقلال الصحراء عن إسبانيا، وتضيف أن منظمة البوليساريو هي الحركة المسيطرة في الإقليم ولها تأثير معتبر فيه. وهكذا أبرزت أمريكا البوليساريو ودعمتها كممثل للشعب الصحراوي، وكان الغرض من ذلك إيجاد بؤرة توتر تستغلها أمريكا لمصالحها في الشمال الأفريقي وفي البوابة الغربية للمتوسط، ثم بعدها بدأت أمريكا بالتدخل الفعلي عن

عن طريق تأثيرها في إصدار قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصحراء، وما زالت ذيول تداعياتها مستمرة حتى اليوم وإن لم تحدث تحوُّلًا وتغيُّرًا في النفوذ.

ثم كان موت الملك الحسن الثاني في 23 تموز/يوليو 1999م وتولي محمد السادس حكم البلاد، واستمر معه النفوذ البريطاني مهيمنًا، وكان لتعيينه عند توليه سفيرة من عائلة الملك ابنة عمته جمانة العلوي لدى بريطانيا، والتي لم تعرف بأي نشاط دبلوماسي أو سياسي أو إداري من قبل، كان لهذا التعيين دلالة على استمرارية الارتباط الخاص والنفوذ البريطاني بالمغرب.

ثم كان الربيع العربي وثوراته وتداعياته على النفوذ البريطاني في ليبيا بعد أن قطعت أمريكا يد وذراع بريطانيا معمر القذافي في طرابلس الغرب وأفريقيا، فقد كان القذافي من قبل يقوم بتنفيذ السياسة البريطانية وبعض من الأوروبية مع مهاجمة السياسة الأمريكية في أفريقيا. وبعد قتله، خلفه الملك محمد السادس فكلف بالمهمة الأفريقية من بريطانيا وبتأييد من فرنسا لمجابهة الخطر الأمريكي الذي يتهدد مصالح البلدين، فكان لقاء الملك محمد السادس وعمدة الحي المالي بلندن اللورد فيونا وولف بقصر تطوان في حزيران/يونيو 2014م لوضع التفصيلات العملية للسياسة المالية الأفريقية عبر خلق التناسق بين المؤسسات المالية المختلفة والحي المالي بلندن، وحسب بلاغ للديوان الملكي «تشكل الزيارة مناسبة لتطوير التعامل وخلق تناسق بين المؤسسات المالية للبلدين بهدف تنمية أنشطتها الاقتصادية، وبما يعود بالفائدة على القارة الأفريقية»، وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين سوق لندن للأوراق المالية وبورصة الدار البيضاء، وكانت زيارات الملك محمد السادس للدول الأفريقية وتوجيه بوصلة السياسة الخارجية نحو أفريقيا هو جزء من الاستراتيجية البريطانية، وكان الهدف من التوجه الأفريقي قطع يد أمريكا عن الصحراء وحشد إجماع أفريقي حول مبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي دون تقرير المصير أو الانفصال عن المغرب، والأمر الثاني توقيع مشاريع اقتصادية لربط أفريقيا بالنفوذ البريطاني وبعض منه الأوروبي لقطع الطريق أمام أمريكا التي اعتادت الولوج منه إلى النفوذ في أفريقيا.

ثم كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» وتداعياته على سياستها، فكانت زيارة كاتب الدولة البريطاني المكلف بالتنمية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أندرو موريسون للمغرب في أيلول/سبتمبر 2019م على رأس وفد مهم في إطار الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي البريطاني المغربي الذي انعقد بالعاصمة الرباط لتأطير العلاقات لما بعد مرحلة البريكست، أكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة حينها أن «العلاقات المغربية البريطانية تتجه نحو إرساء شراكة استراتيجية حقيقية». فجراء البريكست والصراع البريطاني الأمريكي المحموم على ليبيا، تسارعت خلال أواخر العقد الثاني من هذا القرن وتيرة الاتفاقيات والعقود والاكتشافات والتنقيب والاستخراج والتسويق للشركات البريطانية بالمغرب، سواء في قطاع الطاقة (النفط والغاز والزيت الصخري) أو المعادن النفيسة (الذهب والفضة والأحجار النفيسة) أو المعادن النادرة المستعملة في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي أو المناجم... في صراع بريطانيا مع الزمن لربط المغرب بسلاسل من فولاذ بالاستعمار البريطاني ونفوذه تحسبًا للهجمة الأمريكية الاستعمارية الشرسة على المنطقة وخطرها على نفوذها.

وهكذا فالنفوذ البريطاني في بلاد المغرب حتى يومنا هذا متجذر ومتغلغل.

أما الجزائر، وبعد أخذ أمريكا لزمام المبادرة بعد عام 1950م وانكفاء بريطانيا جراء ضعفها، فقد اخترقت أمريكا الجزائر بعد أن جند عميلها عبد الناصر بمصر أحمد بن بيلا بعد لقاء القاهرة في آب/أغسطس 1953م، وتم الاتفاق على إطلاق شرارة الثورة الجزائرية من مصر، وتعهد عبد الناصر بوضع إمكانات مصر خلفها، وأنشئ مكتب جيش التحرير بالقاهرة تحت إشراف المخابرات المصرية، وكان يشرف على التكوين السياسي والفكري للشباب الآتي من الجزائر ثم بعدها التدريب على السلاح في المعسكرات المصرية، وفي شباط/فبراير 1954م بدأ تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر عبر صحراء ليبيا، وفتحت معسكرات لتدريب الثوار الجزائريين على السلاح في غزة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1954م بدأ العمل المسلح ضد الفرنسيين، ثم شارك بن بيلا في تأسيس جبهة التحرير الوطني عام 1954م واندلاع ثورة التحرير، وتم دعمه وتلميعه حتى أضحى رمزًا وقائدًا لثورة فاتح تشرين الثاني/نوفمبر، ثم تولَّى رئاسة أول حكومة بعد خروج العساكر الفرنسيين من الجزائر في 29 أيلول/سبتمبر 1962م، وبعدها كانت زيارة أحمد بن بيلا لأمريكا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1962م ولقاؤه بالرئيس الأمريكي جون كيندي، وكانت الزيارة بمثابة إعلان لبداية النفوذ الأمريكي على الجزائر، ثم بعدها صار رئيسًا للجزائر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1963م.

إلا أن بريطانيا اخترقت دائرة الحكم بالجزائر، وجندت عن طريق الحسن الثاني رجالات من مجموعة وجدة (وهي مجموعة من الضباط والسياسيين من الجزائر تشكَّلت حول العقيد هواري بومدين الذي فرَّ من التجنيد في الجيش الفرنسي، واتخذت من مدينة وجدة في الشرق مقرًّا لها فترة (1962-1954)م وكان منهم قائد الجيش ووزير الدفاع هواري بومدين، وقائد الأركان وقائد المنطقة العسكرية الأولى طاهر الزبيري، فانفجر بعدها الخلاف بين بومدين وبن بيلا بعد انعقاد مؤتمر جبهة التحرير في 14 نيسان/أبريل 1964م حول حكم الجزائر، أهو للجيش أم للحزب؟. وفي مساء 18 حزيران/يونيو 1965م أطيح بن بيلا عبر انقلاب مطبوخ من بريطانيا، وهكذا اقتلعت بريطانيا النفوذ الأمريكي بالجزائر واستبدلت به نفوذها. فمع انقلاب بومدين استحكم النفوذ البريطاني في الجزائر، ثم

ظهرت بعض النتوءات الفرنسية في زمن ضعف الرئاسة حين تولى الرئيس الشاذلي بن جديد حكم الجزائر، وطفح أثرها على السطح فكان انقلاب 1992م الذي دبرته فرنسا للحيلولة دون وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم، ثم تلتها العشرية السوداء حيث ولغ عملاء فرنسا في دماء أهل الجزائر بتوجيه من الاستخبارات الفرنسية، واستمرت الأوضاع في التدهور ولم يستقرَّ لفرنسا قرار ولا نفوذ في الجزائر. وفي سنة 1999م، سلم عملاء فرنسا الحكم لبوتفليقة رفيق درب هواري بومدين ووزير خارجيته والمعروف بولائه لبريطانيا مقابل الحصانة من المساءلة عن جرائمهم، وهو العارف جيدًا بدواليب النظام الجزائري فهو أحد صانعيه عام 1962م، وهكذا تمكَّن من تفكيك النظام وإعادة هيكلته خدمة للنفوذ البريطاني، ووظف الدين لاكتساب القاعدة الإسلامية لصالح النظام، وعين عبد العزيز بلخادم القريب من الإسلاميين رئيسًا للحكومة لاستمالة واكتساب القاعدة الانتخابية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، واهتمَّ بالأشكال والمظاهر الدينية كالأذان في الإذاعة وبناء المسجد الأعظم بالعاصمة الجزائر، وفتح قناة للقرآن الكريم، وبث صلاة التراويح، واهتمَّ بالزوايا وأغدق عليها الأموال مقابل ضمان صوتها ودعم أتباعها، ثم توظيف مشايخ السلطة لتوظيف الدين في التنفيس لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية الحادَّة التي يعاني منها المجتمع بالجزائر، واشترى الذمم وأفرغ الساحة السياسية حتى أضحت له السيطرة التامة على الحكم. كما شرع في علاج النتوءات الفرنسية بالتدريج ودون إثارة ضجة؛ فأبعد النفوذ الفرنسي عن أجهزة الدولة، وأعاد تركيز النفوذ البريطاني، وقام بتتويج ذلك بزيارة لبريطانيا عام 2006م لتكون أول زيارة لرئيس جزائري إلى بريطانيا، ثم وقف ضد السياسة الفرنسية في المنطقة فرفض مشروع الاتحاد المتوسطي الذي جاءت به فرنسا على عهد رئيسها ساركوزي.

ثم كان الحراك الشعبي بالجزائر واحتجاجات 22 شباط/فبراير 2019م، فرأت فرنسا وخاصة بعد التوتر الذي شاب العلاقات البريطانية الفرنسية بعد البريكست فرصة لاختراق الحراك لتوجيهه لصالح نفوذها؛ لكن النظام بالجزائر استبقها باعتقال رجالاتها، وحوكموا محاكمة عسكرية تحت ذريعة الفساد وتقويض النظام، فضجَّت حينها فرنسا ضد القيادة العسكرية في الجزائر بسبب الاعتقالات، فحين اعتقلت لويزة حنون زعيمة حزب العمال بالجزائر وقعت ألف شخصية فرنسية من بينها رئيس الوزراء السابق جان مارك إيرولت عريضة لإطلاق سراحها.

وهكذا فبريطانيا والمنظومة العسكرية التابعة لها بالجزائر جادة في قصقصة ما تبقى من الأجنحة الفرنسية. واستمرارًا في تلك القصقصة ومعالجة لتلك النتوءات الفرنسية، فبعد الأجنحة العسكرية والأمنية أتى الدور على الأجنحة السياسية، فقد تم توظيف حرائق الجزائر الكبيرة التي اجتاحت شمال الجزائر منتصف آب/أغسطس 2021م لضرب حركة «ماك» المرتبطة بفرنسا قلبًا وقالبًا والتي وظفتها فرنسا في الحراك الشعبي، وهي حركة أُسِّست سنة 2001م وتتخذ من باريس مقرًّا لها وتدعو لحكم ذاتي في منطقة القبائل، وقد أعلنت سنة 2010م عن إنشاء حكومة مؤقتة لمنطقة القبائل، وهي أول خطوة جريئة لتمزيق الجزائر. وفي عام 2013م، طالب مؤسسها فرحات مهنا فرنسا بالتدخل لحل الأزمة التي حصلت في مدينة غرداية بالجزائر؛ وعليه فقد اتهمتها السلطات الجزائرية بإشعال حرائق الجزائر لقطع يد فرنسا عن الحراك الشعبي.

وكذلك استغلت المنظومة العسكرية بالجزائر الحرائق الكبيرة لقطع اليد الأمريكية عن الحراك الشعبي، والذي تبين أنها حركة «رشاد» ذات المسحة الإسلامية والتي تحدثت صحف محلية تركية عن مذكرة فرنسية سرية تفيد بأن المخابرات التركية استقبلت كوادر حركة رشاد في كل من مدينتي أنطاليا وإسطنبول ووعدتهم بدعم لوجيستي وتقديم مساعدات مالية لنشاطهم الدعائي لاستقطاب الشارع الجزائري في حراكه الشعبي، في محاولة من أمريكا عبر نظام أردوغان الوظيفي استقطاب حركة رشاد لتوظيفها خدمة للنفوذ الأمريكي بالجزائر. فكان اتهامها وإدانتها بحرائق الجزائر قطعًا للطريق على أمريكا.

وهكذا فالنفوذ البريطاني مستحكم في الجزائر مع بعض النتوءات الفرنسية التي تطفو على السطح في زمن ضعف

أما بالنسبة إلى تونس، فقد أمسكت بريطانيا بزمام الأمور بشكل تام منذ البداية، وكانت تدير البلاد من وراء ستار عن طريق عميلها بورقيبة ومن بعد بن علي بشكل كامل، ولم يكن لها منافس دولي بالمعنى الحقيقي على الساحة التونسية، بل في خبثها ومكرها كانت ترعى أحزابًا معارضة للنظام علنًا مثل استضافتها لراشد الغنوشي زعيم النهضة بهدف احتوائها واستخدامها وتوظيفها عند الحاجة خدمة لنفوذها.

وكان لعميلها بورقيبة الدور الفعّال في تغلغل وتجذر النفوذ البريطاني في تونس، فقد تشرّب الخبث والمكر الإنجليزي زمن إقامته في القاهرة بمصر (1949-1945)م، وكانت القاهرة التي عرفها بورقيبة زمن الملك فاروق تحت سيطرة الإنجليز، وخلال تلك الأربع سنوات تردّد على أوساط القوميين والمثقّفين المرتبطين سياسيًّا ببريطانيا، فأضحى بعدها صناعة بريطانية خالصة فتحدّدت بوصلة عمالته ورسم له خطه السياسي.

بعد عودته إلى تونس بدأ بورقيبة بحملة مكثفة للتهيئة للعمل المسلح ضد فرنسا، ثم أعلن في 2 كانون الثاني/يناير 1952م عدم ثقة التونسيين بفرنسا، وبعدها اندلعت الأعمال المسلحة في 18 كانون الثاني/يناير 1952م. كما أنه جاب قبلها تونس طولًا وعرضًا لاستعادة السيطرة على جهاز الحزب الحر الدستوري الجديد الذي قاده في غيابه عضده ومنافسه المؤثر صالح بن يوسف سعيًا منه لصناعة سند شعبي له. ثم وقع بورقيبة مع فرنسا في 3 تموز/يوليو 1954م معاهدة ما سمي بالاستقلال الداخلي وإعلان الدولة التونسية (مع الإبقاء على عساكر فرنسا)، وكانت غايته من التوقيع وقبول هكذا معاهدة السعي لاستلام حكم تونس وقطع الطريق على منافسيه؛ الأمر الذي عارضه منافسه المؤثر صالح بن يوسف (الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد)؛ ما تسبب في انشقاق الحزب إلى فريقين ودخولهما في صراع شرس (لاختلاف خط العمالة السياسية للرجلين). ثم في حزيران/يونيو 1955م، وبعد مناورات ودسائس أصبح بورقيبة سيد الحزب الدستوري بلا منازع، وأقصى منافسه المؤثر صالح بن يوسف عن الحزب والحياة السياسية داخل تونس حتى تم اغتياله في ألمانيا عام 1961م.

ثم بعد إعلان الاستقلال في 20 آذار/مارس 1956م، أحكم بورقيبة سيطرته على السلطة وانتخب رئيسًا للجمهورية في 25 تموز/يوليو 1957م، ثم بدأ بورقيبة في تنفيذ السياسة الموكولة له من الإنجليز داخل تونس باجتثاث الجذور الإسلامية لآخر ولايات الخلافة العثمانية ببلاد المغرب الإسلامي وطمس الإشعاع الفكري لمنارتها الزيتونة، فكان بورقيبة في عمالته مِعول هدم تمسك بها اليد الإنجليزية الكافرة، فأصدر في آب/أغسطس 1956م مجلة الأحوال الشخصية التي منعت تعدد الزوجات، وأوكلت للمحاكم النظر في طلبات الطلاق، ودُلّت الأوقاف ودُحّيَ القضاء الشرعي وأصبح القضاء واحدًا ووضعيًا، وألغي نظام التعليم الذي كان قائمًا في الزيتونة، وصار تغريب المجتمع سياسة بورقيبة المعتمدة لإدارة الدولة والمجتمع، وكانت هياكل الدولة وأجهزتها مصمّمة لخدمة سياسة التغريب. وفي غرة حزيران/يونيو 1959م تم إصدار أول دستور للجمهورية، ثم تولّى بورقيبة الرئاسة لولاية من 5 سنوات، وحصل حزبه الحر الدستوري الجديد على كل مقاعد مجلس الأمة الذي تم استحداثه.

ثم بعدما أحكم بورقيبة سيطرته على السلطة وتحكم في كل مفاصل الحياة السياسية بتونس، شرع في تصفية الوجود العسكري الفرنسي خدمةً وتركيزًا للنفوذ البريطاني في تونس، فسعى عام 1961م إلى إجبار فرنسا على إجلاء ما تبقّى من قواتها العسكرية في تونس والمتمركزة قرب بنزرت شمال تونس عبر استراتيجية الضغط المباشر بمحاصرة القوات الفرنسية، فكانت المواجهة العسكرية التي دارت في تموز/يوليو 1961م بين العساكر الفرنسية والجيش التونسي يسانده أعداد من المتطوعين من أبناء تونس انتهت بجلاء العساكر الفرنسية عن تونس في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1963م.

وبعد فراغه من تصفية الوجود العسكري الفرنسي، أوكلت له مهمة مجابهة السياسة الأمريكية في المنطقة، الشيء الذي ترجمه الخلاف بل الصراع الحاد بين بورقيبة عميل بريطانيا وعبد الناصر عميل أمريكا حول القضايا الجوهرية في المنطقة كقضية فلسطين، وكان خطاب بورقيبة في أريحا في 3 آذار/مارس 1965م حول قرار التقسيم لفلسطين تعبيرًا عن طبيعة الصراع.

ثم تعاقبت السنون وتعاقبت معها الأزمات داخل تونس جراء السياسات الاقتصادية الكارثية وانخراط نظام بورقيبة في منظومة اقتصاد السوق الرأسمالية وما يصاحبها من سياسة الديون وبرامج جدولة وهيكلة الديون وشروط المؤسسات المالية الرأسمالية، فدخلت البلاد نفقًا مظلمًا وتفاقمت أزمة الديون واستفحل الفقر وعطالة الشباب واستشرى الفساد وعمّ وطمّ، وصارت البلاد تعيش شللًا وإفلاسًا اقتصاديًا وماليًا ترتب عليه خضوع تونس سنة 1986م لبرامج الجدولة والهيكلة والقروض المشروطة لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الرأسمالية. ثم كان تدهور صحة بورقيبة فخشيت بريطانيا انهيار النظام فرتبت في تشرين الثاني/نوفمبر 1987م تسليم السلطة لزين العابدين بن علي عبر انقلاب أبيض، بعدما تم إبرازه وتلميعه سابقًا بتوليته وزارة الداخلية في نيسان/أبريل 1986م، وكان انقلابها الأبيض بمثابة صمام أمان للحفاظ على النظام العميل في تونس وحفظًا لنفوذها فيه، ثم أوكلت المهمة لعميل آخر واستمر بن علي في أدائها على أكمل وجه.

واستمر الوضع على حاله حتى اندلعت شرارة المظاهرات الشعبية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010م، وتوسعت وازدادت شدتها وانتشرت حتى وصلت إلى المباني الحكومية ما أجبر بن علي على الهروب من البلاد خلسة في 14 كانون الثاني/يناير 2011م، وتوجه إلى فرنسا التي رفضت استقباله فلجأ إلى السعودية التي استضافته وأقام بجدة.

ثم كانت العشرية العجفاء التي تلت هروب بن علي والكارثة التامة التي صنعتها كل الأطراف السياسية التي شاركت في الحكم والحكومات واكتوى بنارها أهل تونس، وفي كل هذا كانت بريطانيا هي الممسك بخيوط اللعبة، فهي المتحكمة بالطبقة السياسية التي صنعها لها بورقيبة وورثها بن علي، وهي هي بعد سقوطه، وكانت بريطانيا تصول وتجول في تونس حتى إن السفارة البريطانية في تونس في عام 2015م دعت شركة «آدم سميث» الدولية الاستشارية لتقديم الاستشارات للحكومة في تونس وتدريب كبار الضباط وصياغة السياسات وإدخال قوانين جديدة: لكن بفقدها عميلها وعصاها الغليظة بن علي ضعف موقفها ولم يرفع من هذا الضعف رجوع الغنوشي من بريطانيا مواليًا لها، ولا تشكيلها لتحالف بين «نداء تونس» و«نهضة» الغنوشي لتشكيل جبهة برلمانية واسعة لدعم عجوزها الطاعن في العمالة لها الباجي السبسي سعيًا لتقوية موقفها، بل جرت الأمور عكس مبتغاها فحزب «نداء تونس» دبّ فيه الخلاف فتصدّع وتشقق وأضحى التحالف دون جدوى، بل استمر الوضع السياسي في التدهور وقبضة النفوذ البريطاني في التراخي، حتى كان انتخاب قيس سعيد أستاذ القانون الدستوري النكرة سياسيًّا رئيسًا للجمهورية، وأصبح الرجل متصدرًا للمشهد السياسي. وبفقده للسند السياسي وهو المتشبّع بالمنظومة التشريعية الغربية، فما كانت لازمة الاستعانة بالأجنبي وحتمية السند الخارجي لتفارق الرجل، فارتمى في أحضان فرنسا صاحبة قانونه الدستوري والتي ما رأى في احتلالها لتونس وقتلها وتشريدها ونهبها إلا حماية، فأسندته ثم قامرت به وغامرت بعد أن فتح لها بابًا لولوج نفوذها إلى تونس، ودبّرت له انقلابًا في محاولتها انتزاع تونس من بريطانيا في صراعهما الذي احتدّ واشتدّ بعد ذلك الصدع الكبير في العلاقة بينهما والذي أحدثه «بريكسيت» بريطانيا.

هذا هو الوضع في تونس حاليًا، ففرنسا تنازع بريطانيا حكم تونس والسلطة فيها، ولم يكتب لها بعد استقرار السلطة في يدها فضلًا أن يصبح لها نفوذ متحكّم. وعليه فالنفوذ البريطاني لم يغادر تونس بل في خبثها ومكرها المعهود وظفت بريطانيا انقلاب فرنسا وسخرته لحشد الطبقة السياسية المتشرذمة لتطالب بعودة العمل بالدستور وإعادة تفعيل عمل المؤسسات وتحويل الأمر إلى مطلب شعبي، سعيًا من بريطانيا لترميم النظام المتهالك وإعادة تدويره، ثم تكون مغامرة فرنسا فاصلة في سطرها هي.

هذا عن بذور وجذور تلك النبتة الخبيثة نبتة العمالة والخيانة، والتي ما كانت لتزرع وتغرس في أرض الإسلام لولا فقد درعها وحاميها وجنتها ووقائها، خليفة المسلمين الذاب عن حياضهم والحامي لبيضتهم والقاهر لعدوهم. فكما كان زرع وغرس بذور وجذور تلك النبتة الخبيثة مرتبطًا بالدولة الفاعلة المؤثرة في الموقف الدولي شرًّا، فيجب أن يكون من بديهيات الفقه السياسي الاستراتيجي أن اقتلاع واستئصال تلك الجذور والبذور الخبيثة لا يكون إلا بدولة فاعلة ومؤثرة في الموقف الدولي خيرًا، وكفى بخلافة الإسلام العظيم فعلًا وخيرًا. وكفى بحديث المصطفى الهادي صلى الله عليه وسلم قولًا فصلًا، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ. «

سقوط الغرب
في عصر تجاوز الحقائق

(مترجم)

د. عبد الله روبين

الخبر:

أفاد بحث حديث نُشر في مجلة «وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم» أن «تصاعد الجدل لسياسة تجاوز الحقائق يشير إلى أننا نعيش في فترة تاريخية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوازن بين العاطفة والعقلانية». وذكر البحث أيضاً «لقد فاجأت حقبة تجاوز الحقائق الكثيرين». مجلة «وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم» هي مجلة علمية متميزة ذات سمعة علمية عالية تستحق مقالاتها المنشورة الاهتمام.

التعليق:

يقترح الكتاب أن «ظهور الجدل الخالي من الحقائق ربما يُفهم على أنه جزء من تغيير أعمق». إن استخدام مصطلح تجاوز الحقائق أو الخالي من الحقائق في الأدبيات العلمية كوصف للحوار والخطاب في العالم الغربي الحديث هو أمر صريح، إن لم يكن حتى من منظور الأوروبلية ضمناً. أما الادعاء بأنها فاجأت الكثيرين، فإذا كان الأمر كذلك، فقد كانت المفاجأة في تفجيرها ببطء على مدى 5 سنوات منذ أن فتح خطاب عهد ترامب علناً صندوق باندورا.

أجرت إحدى مستشاري الرئيس ترامب آنذاك، كيليان كونواي، مقابلة صحفية في عام 2017 وضعت فيها حقبة تجاوز الحقائق في كلماتها. قُدمت لها حقائق تظهر أن السكرتير الصحفي لترامب قد كذب عندما ادعى أن تنصيب ترامب الرئاسي اجتذب «أكبر جمهور شهد على الإطلاق حفل تنصيب - سواء بشكل شخصي أو في جميع أنحاء العالم»، ولكن بدلاً من محاولة دحض الحقائق المقدمة على العكس من ذلك، فقد ردت بشكل شهير قائلة إن السكرتير الصحفي لترامب لديه «حقائق بديلة». أشار البعض في وسائل الإعلام على الفور إلى أنه لا يوجد شيء اسمه «حقائق بديلة»، وأنه لا يمكن إلا أن تكون هناك حقائق أو أكاذيب.

حتى في الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية والتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبحت منصات وسائل التواصل ساحات قتال حيث أصبحت الروبوتات والمتسللون وشركات التنقيب عن البيانات والدول الأجنبية مشاركين نشطين في تشكيل الرأي من خلال نشر دعاية التحيز والأكاذيب بطريقة هندسية دقيقة. تشكلت التجمعات عبر الإنترنت بمساعدة شركات التكنولوجيا الكبيرة في فقاعات حيث كان لكل منها حقائق ذاتية التعزيز تتعارض مع حقائق الآخرين. من اللافت للنظر أن الولايات المتحدة وبريطانيا اتهمتا القوى الأجنبية، ولا سيما روسيا، بالتدخل في ديمقراطياتهما من خلال التكتيكات الإلكترونية، ومن المفارقات أنهما تقومان بالشكوى بعد أن أمضت وكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات الاستخبارات الغربية عقوداً في تخريب دول أخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، وآسيا سعياً لنشر قيمهم وهيمنتهم الاستعمارية في مواجهة الشيوعية أولاً ثم الإسلام. لقد شوهوا الحقائق وحرضوا على الانقلابات والانقلابات المضادة حسب مصلحتهم. الكذب جزء من الخطاب السياسي الغربي في الداخل والخارج، لكن الأكاذيب كانت تُخفى على الأقل في شكل حقائق، تاركةً للخصوم السياسيين مهمة التفريق بين الحق والباطل، ولكن في مرحلة ما من التاريخ، أصبح هذا الأمر مرهقاً للغاية.

ما تم توضيحه في «وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم» هو أنه، في الأدب الإنجليزي والإسباني المطبوع، كان هناك تحول مستمر في ميزان العقلانية مقابل العاطفة منذ عام 1850 كما يتضح من تغيير استخدامات اللغة. وجد الكاتبون أنه: «بعد عام 1850، انخفض استخدام الكلمات المليئة بالمشاعر في متصفحات جوجل بشكل منهجي، بينما ارتفع استخدام الكلمات المرتبطة بالحجج القائمة على الحقائق بشكل مطرد. انعكس هذا النمط في الثمانينات، وتسارع هذا التغيير في حوالي عام 2007، عندما انخفض تواتر الكلمات المتعلقة بالحقائق عبر اللغات بينما ارتفعت اللغة المحملة بالعواطف، وهو اتجاه موازٍ للتحول من اللغة الجماعية إلى اللغة الفردية». على الرغم من التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة منذ الثورة الصناعية في أوروبا، فقد تراجع الإيمان بالحقيقة المطلقة في الغرب، ويمكن الاستدلال من خلال البحث الحالي على أنه تم الوصول إلى هذه العتبة في الثمانينات حيث انعكست العقلانية وبدأت بالتراجع.

هل يمكن أن تفقد العقلانية مكانتها العالية بمجرد أن تعلن الحضارة العلمانية أن الإيمان غير ذي صلة وفشلها الرهيب مع الأيديولوجيات الوهمية لليمين واليسار في قيادة الإنسان إلى الشعور بالانسجام والهدف داخل المجتمع والعالم؟ عندما يُنظر إلى مفهوم الحقيقة المطلقة بسخرية، فلا بد أن يحل مكانها شيء ما. ووفقاً لنتائج المقال، فإن ظهور الحدس «المحموم بالعواطف» كان أيضاً «موازياً للتحول من اللغة الجماعية إلى اللغة الفردية»، والتي يمكن أن تكون نتاجاً لشيئين. أولاً، الرأسمالية الغربية فردية بطبيعتها وتقوم على فرضية أن الجشع الشخصي هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يُبنى عليه الصالح العام. ثانياً، على الرغم من أن كلا من الحدس والفكر هما عملان فرديان للإدراك، فإن الفكر العقلاني مفتوح للقبول الجماعي أو التفنيد، في حين إن الحدس غير متبلور ويبدأ وينتهي بالفرد.

الحدس ليس بالشيء السيئ. فهو القدرة الأساسية التي تسمح لأي شخص بدخول غرفة مليئة بالناس ويشعر على الفور أن «هناك شيئاً ما خطأ» دون الاضطرار إلى دراسة لغة الجسد لكل من حوله. إنه وراء قدرتنا على التعرف على الأصدقاء والمعارف على الفور على الرغم من أننا قد نفشل في وصفهم جيداً بما يكفي لشخص غريب للتعرف عليهم. من الحكمة أن نقدر حدسنا، لكن العقل أغلى ويمكن أن يسمح لنا برؤية المزيد. تكمن المشكلة في أن أهم شيء يحتاج الإنسان إلى رؤيته لا يُرى إلا من خلال العقل غير المثقل بنظرية المعرفة الخاطئة للعلمانية، والتي تترك الناس مع خيبة أمل لوحدهم ومع تخيلاتهم الشخصية.

قصة الطبيب التونسي
الذي اكتشف الطاعون بتونس سنة 1818م فتمّ ضربه وسجنه

حسام الدين مصطفى

ونحن نعيش اليوم فترة أزمة صحية جراء الطاعون الرئوي بلغة القدامى (فيروس كورونا الجديد) نستحضر لكم قصة الطبيب التونسي الذي اكتشف الطاعون بتونس سنة 1818م فتمّ ضربه وسجنه، في تشابه مع ما حدث في زمننا الراهن مع الطبيب الصيني «لي وينلينغ» الذي أطلق صيحات فزع من ظهور وباء كورونا المستجد فقبضت عليه الشرطة وهددته بأنّه لو تمادى في تحذيراته فسيتم تقديمه للعدالة بتهمة الإضرار بالنظام الاجتماعي عن طريق بث الإشاعات الخطيرة.

الطبيب التونسي رجب: مكتشف طاعون سنة 1818م:

في شهر شوال 1233هـ/أوت 1818م اكتشف رجب الطبيب العامل بمدينة تونس وهو في الأصل "حكيم من مسلمة الإفرنج"، أي أنه طبيب فرنسي اعتنق الإسلام، وجود حالات إصابة بالطاعون في تونس العاصمة، فسارع إلى إخبار السلطة بهذا الخطر الداهم. فكيف تفاعلت معه السلطة السياسية؟ يقول ابن أبي الضياف: "ولما أخبر الباي بذلك (وهو وقتئذ محمود باشا باي) أمر بضربه وسجنه كالمجرمين، فامتحن (هذا الطبيب) بسبب علمه". (ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، مج2، ج3، ص 129-128).

وبعد مدة قصيرة انتشر الطاعون وصار وحشا خارجا عن السيطرة يحصد أرواح مئات التونسيين يوميا، ودام نحو العامين، فتك خلالهما بنصف الشعب التونسي، الأمر الذي جعل مزارع البلاد خالية، والمدن قفرة، وهو ما تسبب في تخلف البلاد التونسية التي كانت تنافس الدول الأوروبية في القوة والتقدم خلال فترة حكم حمودة باشا باي.

الطبيب الصيني «لي وينلينغ»: مكتشف وباء كورونا المستجد:

عندما أطلق الطبيب الصيني «لي وينلينغ» صيحة فزع من ظهور وباء ووهان داعيا زملاءه إلى أخذ إجراءات وقائية مشددة. داهمت الشرطة منزله وألقت به في السجن، لكن بعد ظهور صدق كلامه بانتشار وباء كورونا المستجد أصبح هذا الطبيب الذي مات بدوره بالكورونا بطلا قوميًا، ممهدا الطريق في المستقبل، للأخذ بمحمل الجد التحذيرات المبكرة للأطباء عند ملاحظتهم لما يدل على انتشار مرض مُعْدٍ.

وما نستخلصه من عبر من مثل استحضار هاتين القصتين هو وجوب تخلي السلطة السياسية عن وهم أنها السلطة العليا العارفة حصريا بكل شيء وأنها السلطة الوحيدة المحيطة بكل ما يدور في المجتمع، ووجوب تدربها على الأخذ بمحمل الجد تنبيهات المختصين والكفاءات العلمية والتفاعل السريع مع دقاتهم لجرس الخطر.

إنّ الكوارث المجتمعية لا تحل فجأة وإنّما تسبقها مقدمات، وبقدر التفاعل الإيجابي للسلط السياسية مع تلك المقدمات تكون النجاة ويتحقق الخروج من حالات الكوارث بأقل الأضرار الممكنة.

ولكن أنى يكون ذلك مع هذا النظام الرأسمالي المادي المتوحّش؟

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG